الطاهرة
Al-Tahirah

May 2026 ▪ ٢٥٧ www.alhoda.ir

التحالف العالمي لدعم الأسـرة الفطـرية

لبنان LL6000	الامارات العربية AED25.00	قطر QR20.00	كندا CAD3.00	تركيا YTL5.50
سوريا SYP200.00	المملكة العربية السعودية SAR20.00	عمان RO20.00	العراق D450	امريكا USD3.00
الكويت KD2.000	السودان S1.22	المملكة المتحدة S1.22	تونس DT4.000	ماليزيا MYR4.000

■ بمشاركة مديرية العلاقات الثقافية الدولية للمرأة و الأسرة في رابطة الثقافة و العلاقات الاسلامية

المدير المسؤول: مهدى فياضى

رئيس التحرير: د. محمدجواد محمدي مجد

هيئة التحرير: د. محمدجواد محمدي مجد- ايران
د. زينب رستكار بناه- ايران، د. مواهب الخطيب- العراق
د. مريم سجادى- ايران، د. نورا غريب- ليبيا،
د. فاطمه بخيت- اليمن، سندس الأسعد- لبنان

المدير التنفيذي: مريم حمزه لو

المدير الفني: شيما قائمي

العنوان: ايران، طهران، شارع وليعصر(عج)،
اول شارع فاطمي، رقم ١٩٢٤

الفاكس: ٠٩٨٢١٨٨٩٠٢٧٢٥

الهاتف: ٠٩٨٢١٨٨٩٣٤٣٠٢-٣

الرمز البريدي: ١٤١٥٨-٩٣٩١٧

www.alhodapub.com
alhodapub@Gmail.com

٨
تحصين مؤسسة الأسرة في العالم، ضرورة قصوى

١٠
أزمةُ الأسرةِ في الغربِ وسبلُ الخروجِ منها من منظورِ القائدِ الشهيد

١٢
الإمبريالية و نظام الأسرة

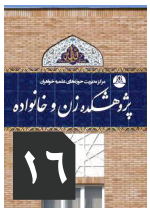

١٦
معهد المرأة والأسرة للأبحاث

١٨
دعم حق الجنين في الحياة في الأسرة الطبيعية

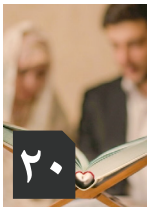
٢٠
النظام الدليلي للأسرة في الدين والشريعة الإسلامية

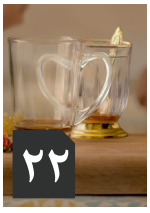
٢٢
الأسرة الفطرية، معالجة أكاديمية

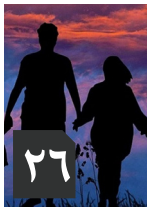
٢٦
الأسرة في خضمّ التقابل الحضاري؛

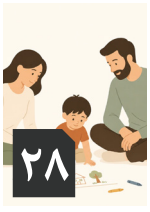
٢٨
الصحة النفسية للأطفال في الأسر الفطرية

٣٠
الصحة النفسية في العوائل الفطرية

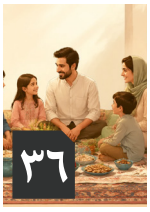
٣٦
المظاهر الثقافية في الأسر الفطرية

٣٨
تقرير مجموعة مؤسسات «بهارنكو» للأسرة

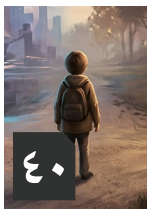
٤٠
الأسرة الطبيعية والحربعلي الهوية الجنسانية

مقال افتتاح:

في عالمٍ يتسارعُ بإيقاعٍ مضطرب، وتزدادُ فيه الضغوطُ النفسيةُ والاجتماعيةُ يومًا بعد يوم، تبدو الأسرةُ أكثرَ من مجردِ إطارٍ اجتماعيٍ تقليدي؛ إنها الحاضنةُ الأولى لاستقرارِ الإنسانِ النفسيِ والوجداني. فكلُّ فردٍ يحتاجُ، مهما بلغَ من القوةِ أو الاستقلال، إلى فضاءٍ يشعرُ فيه بالأمانِ والانتماءِ والقبول، وهذا ما تمنحُه الأسرةُ حين تقومُ على التوازنِ العاطفيِ والرحمةِ والتفاهم.

لقد أكدتِ الدراساتُ الحديثةُ في علمِ النفسِ والاجتماع أنّ السنواتِ الأولى من حياةِ الإنسان تُشكّلُ أساسَ شخصيتهِ المستقبلية. فالطفلُ الذي ينشأُ في بيئةٍ أسريةٍ مستقرةٍ يمتلكُ قدرةً أكبرَ على التكيّفِ مع الأزمات، كما يكونُ أكثرَ توازنًا في علاقاتهِ الاجتماعية. وعلى العكسِ من ذلك، فإنّ التفككَ الأسريَ يتركُ آثارًا عميقةً قد ترافقُ الإنسانَ طوالَ حياتهِ، فتنعكسُ على سلوكهِ وثقتهِ بنفسهِ ونظرتهِ إلى العالم.

غيرَ أنّ الأسرةَ المعاصرةَ تواجهُ تحدياتٍ متزايدةً فرضتها التحولاتُ الثقافيةُ والتقنيةُ الحديثة. فقد أدّتْ النزعةُ الفردانيةُ إلى تراجعِ مفهومِ التضامنِ العائلي، وأصبحَ كثيرٌ من الناسِ ينظرونَ إلى العلاقاتِ الإنسانيةِ بمنطقِ المصلحةِ المؤقتةِ لا بمنطقِ المشاركةِ والمسؤولية. كما ساهمَ الإفراطُ في استخدامِ وسائلِ التواصلِ الحديثةِ في خلقِ نوعٍ من العزلةِ الداخلية؛ إذ باتَ الإنسانُ متصلًا بالعالمِ رقميًا، لكنه أقلُّ قربًا ممن يعيشونَ حوله.

ومن هنا تظهرُ أهميةُ الأسرةِ بوصفها مساحةً لاستعادةِ التوازنِ النفسيِ والإنساني. فالبيتُ الذي يسودهُ الحوارُ والاحتواءُ العاطفيُ يوفّرُ لأفرادهِ شعورًا بالطمأنينةِ يصعبُ العثورُ عليهِ في الخارج. ولذلك لا تُقاسُ قوةُ الأسرةِ بما تملكهُ من وسائلَ مادية، بل بقدرتها على بناءِ روابطَ قائمةٍ على الثقةِ والرحمةِ والدعمِ المتبادل.

كما أنّ أثرَ الأسرةِ لا يقتصرُ على الفردِ وحده، بل يمتدُّ إلى المجتمعِ بأكمله. فالمجتمعاتُ المستقرةُ هي في الغالبِ مجتمعاتٌ تقومُ على أسرٍ متماسكة، لأنّ الأسرةَ تُنتجُ القيمَ الأولى التي تضبطُ السلوكَ الإنساني، مثلَ الاحترامِ والتعاونِ وتحملِ المسؤولية. وعندما تضعفُ هذه المؤسسة، ينعكسُ ذلك على الاستقرارِ الاجتماعيِ والثقافيِ بصورةٍ واضحة.

إنّ أخطرَ ما يهددُ الإنسانَ اليومَ ليس الفقرَ الماديَ فقط، بل الفراغُ العاطفيُ أيضًا. فقد يمتلكُ الفردُ كلَّ وسائلِ الراحة، لكنه يشعرُ بالوحدةِ والاغترابِ إذا افتقدَ الدفءَ الأسريَ الحقيقي. ولهذا تبقى الأسرةُ، رغمَ كلِ التحولاتِ الحديثة، الملاذَ الأعمقَ لفطرةِ الإنسان؛ لأنها المكانُ الذي يجدُ فيه ذاتَهُ بعيدًا عن صخبِ العالمِ واضطرابه.

د. محمد جواد محمدي مجد

رئيس التحرير

تحصين مؤسسة الأسرة في العالم، ضرورة قصوى

بقلم: حجة الإسلام والمسلمين الدكتور محمد مهدي إيماني بور/ رئيس منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية

تعتبر مؤسسة الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية أصالتا و تجذرا في جميع المجتمعات بغض النظر عن تبايناتها الثقافية و الدينية و الاقتصادية او السياسية؛ حيث ان الأسرة تمثل منذ قرون طويلة أفضل بيئة يتمتع فيها الإنسان بهويته الأصيلة و الدعم و الأمن الجماعي و يمارس خلالها كذلك قيمه الحياتية و الانسانية.

مع كل ذلك ، فأن الأنظمة الليبرالية الديمقراطية تسعى في عصرنا الحاضر لترويج مفاهيم تعمل على انحراف هذا التوجه الفطري من مسيرته الأصلية ، حيث تستهدف هذه المفاهيم أحيانا تعريف الأسرة و هويتها و الترويج لمزاعم أن ليس هناك حاجة حقيقية للانسان لمؤسسة الأسرة وكيانها ؛ و رغم ذلك فلازالت الكثير من المجتمعات الانسانية على الكرة الأرضية تنظر للأسرة و مكانتها في المجتمع بأنها قيمة أصيلة و لابد من توفير الحصانة اللازمة لها.

و هنا تكمن الحقيقة الصارخة المتمثلة بأنه رغم المساعي الحثيثة المبذولة لتغيير النماذج الاجتماعية فأن أية مؤسسة أخرى لم تتمكن من الأحلال محل الأسرة في أداء دورها لتشكيل شخصية الإنسان في المجتمع.

و هكذا تحول النقاش حول أهمية الأسرة و عوامل تدعيمها الى أحد الهواجس المشتركة على المستوى العالمي؛ حيث نشير فيما يلي الى عدد من النقاط المهمة بهذا الشأن:

اولا: تتمثل إحدى تداعيات تسلط مفهوم الليبرالية الديمقراطية الغربية على المجتمعات في تضعيف بل حذف مؤسسة الأسرة في المجتمع ؛ حيث ان تشكل النماذج المنحرفة و منها (LGBT) و دعمها من قبل المؤسسات الرسمية و الحكومات الغربية جعلتها تتحول لمنظومة تربوية و اجتماعية مزعومة و ابتعاد مؤسسة الأسرة عن كونها نقطة ثقل تربوية اصيلة؛ و كما هو الحال فأن الهوية الجنسية للمرأة و الرجل و دورها المكمل لبعضهما الآخر في التزاوج الفطري الأسري لا يمثل انتخابا امام الإنسان بل أنه يعبر عن قانون الحياة و الكون و السنة الفطرية السائدة على العالم و التي لا تتغير مع حدوث التحولات الاجتماعية و تتابع الأجيال و مرور الوقت فضلا عن أن أهمية الأسرة تنبع من دورها التربوي المستند للهيكلية الطبيعية لكيان الأسرة التي تمثل اول حصة في دروس الحياة الأنسانية؛ حيث أن الطفل قبل دخوله المدرسة و المجتمع يتربى في كنف الأسرة و يتلقى اول دروسه التربوية في ظل هذا الكيان الأنساني ؛ كما أن الدراسات و البحوث الأجتماعية العالمية أثبتت أن الأطفال الذين يترعرعون في ظل الأسر الفطرية يتمتعون بعواطف الأمومة و حنان الأبوة مما يجعلهم يتمتعون بفرصة تحقيق النجاح في حياتهم الأجتماعية و السلامة النفسية و العلاقات الاجتماعية البناءة ، لذلك فأن تغيير هيكلية الأسرة او تضعيفها لايعتبر سوى خيانة للأنسانية و الأجيال الحاضرة و المستقبلية.

ثانيا: هذه النقطة ترتبط بالسبب الكامن وراء ضرورة صيانة مكانة مؤسسة الأسرة في المجتمع العالمي المعاصر؛ حيث أن القرائن تدل على أن الهجمات قد تضاعفت هذه الأيام من قبل الغرب و الليبرالية الديمقراطية ضد مكانة الأسرة بغطاء مزعوم يتضمن الدفاع عن حقوق المرأة و الحريات الفردية و أن التغافل عن هذه الحقيقة سيؤدي الى تداعيات كبيرة لا يمكن معالجتها ؛ و لاشك ان هذه الهجمات هي نوع من الحملات المنظمة ذات الأساس الحكومي او التظاهر بأنها غير حكومية حيث ان المساعي التي يبذلها بعض الأشخاص او التيارات الجنسية المنحرفة للاستحواذ على بعض الامتيازات و تسخر لهم العشرات من وسائل الإعلام و شركات انتاج الأفلام السينمائية و المسلسلات و افلام الصور المتحركة و تشجيعها على المشاركة في المهرجانات السينمائية و التلفزيونية العالمية بعد عرضها للنماذج المنحرفة في هذه الأفلام و المسلسلات و غير ذلك من الامتيازات لا يمكن ان تكون هذه المساعي و المشاريع بريئة او طبيعية ، بل أنها بالعكس تدل على أنها ضمن نظام و مشروع مدعوم حكوميا.. كما ان مشاهدة مثل هذه الأجواء يضاعف من أهمية الدعوة لاحياء هذه المؤسسة المقدسة و تحويلها إلى حاجة مشتركة بين الناس الذين تجمعهم الهواجس و الوعي اللازم في كافة أنحاء العالم؛ حيث ان ابتعاد الكثير من المواطنين الأوروبيين عن الاحزاب الاشتراكية و الديمقراطية و المحافظة يعود إلى تجاهل هذه الاحزاب لأهمية الأسرة و خشيتهم من آثار و تداعيات تضعيف أركان و أسس هذا البنيان المرصوص.

و هكذا فأننا اليوم نتحدث عن حاجة مشتركة و هدف واحد تعمل من أجله المجتمعات الانسانية و تشعر بأهميته المتزايدة يوما بعد آخر.

و للتفاعل مع هذه الحاجة المشتركة و الضرورية فأن الزعماء الدينيين و المفكرين و المتخصصين في الشؤون الاجتماعية و التربوية في شتى أنحاء العالم يتحملون مسؤوليتهم الجماعية و المشتركة ولابد من القيام بواجباتهم الانسانية بهذا الشأن التي تؤدي بالتالي الى تقويض

أزمةُ الأسرةِ في الغربِ وسبلُ الخروجِ منها

من منظورِ القائدِ الشهيد

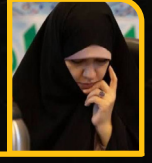

بقلم: د. زينب رستگار بناه/ باحثة اجتماعية ومديرة المديرية العامة لشؤون المرأة والأسرة - منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية

إنَّ الأسرةَ بوصفِها الحاضنةَ الأساسيةَ للتنشئةِ الاجتماعيةِ ونقلِ القيمِ الثقافيةِ تحتلُّ مكانةً وظيفيةً ومؤسساتيةً راسخةً في المجتمعات. غير أنّ ما تشهده بعضُ المجتمعاتِ في العقودِ الأخيرةِ هو تراجعٌ واضحٌ في مكانةِ هذه المؤسسةِ على مستوياتٍ وأبعادٍ متعددة.

وتؤكدُ الإحصاءاتُ الرسميةُ العالميةُ أنّ الانحدارَ الحضاريَّ في المجتمعاتِ الغربيةِ قد أدّى إلى إحلالِ النزعاتِ الفردانيةِ واللذّاتيةِ محلَّ القيمِ الأخلاقيةِ والتقاليدِ الاجتماعيةِ الراسخة. ويرى سماحةُ السيد علي خامنئي (رحمه الله) أنّ هذا التحولَ القيميَّ يُعدُّ من أبرزِ أسبابِ الأزمةِ الحضاريةِ في الغرب، وأنّ تفكّكَ الأسرةِ ما هو إلا نتيجةٌ مباشرةٌ لذلك. وقد أشار إلى أنّ الغربيين باتوا يتباهَون بالتعرّي والانفلاتِ الأخلاقيِّ والجنسي، معتبراً أنّ هذا التحولَ الثقافيَّ يمثّل انقلاباً على الحدودِ الأخلاقيةِ والمعاييرِ الإنسانيةِ في الثقافةِ الغربية.

إنّ أزمةَ ضعفِ الأسرةِ وتفككِها تدفعُ المجتمعاتِ نحوَ فقدانِ الأمنِ العاطفيِّ والانهيارِ الجيلي، بينما توفّرُ البيئاتُ القائمةُ على الاعتدالِ والرحمةِ الأخلاقيةِ فضاءً آمناً يحتضنُ المشاعرَ الإنسانية. ولم يكن سماحتُه ينظرُ إلى أزمةِ الأسرةِ في الغربِ باعتبارِها ظاهرةً سطحيةً أو مؤقتة، بل كان يعدّها مشكلةً متجذّرةً في الأسسِ الحضاريةِ والفكريةِ للغرب.

وانطلاقاً من منظومتِه الفكرية، لم يكن يرى الأسرةَ مجردَ وحدةٍ معيشيةٍ أو اقتصادية، بل كان يعدّها مركزاً للسَّكينةِ والمودّةِ والرحمةِ والنموِّ المتبادلِ بين الرجلِ والمرأة. ومن هذا المنطلق، فإنّ الأسرةَ القادرةَ على تجاوزِ أزمةِ التفككِ العالميِّ هي الأسرةُ التي تقومُ علاقاتُها لا على الهيمنةِ أو التنافس، بل على المحبةِ والمسؤوليةِ والعدالة.

ومن منظورِه، فإنّ الحضارةَ الغربيةَ المنفصلةَ عن الروحانيةِ والأخلاقِ الإنسانيةِ قد وقعت أسيرةَ النظرةِ الماديةِ والنفعية، الأمرُ الذي أضعفَ وظيفةَ الأسرةِ بوصفِها موطناً لإشباعِ العواطفِ الإنسانية. كما أكّد أنّ المجتمعاتِ الغربيةَ عاجزةٌ عن تحقيقِ الإشباعِ العاطفيِّ الحقيقي، وأنّ البيئةَ الجامدةَ أحاديةَ البعدِ الناتجةَ عن النمطِ الآليِّ للحياةِ جعلت الأسرةَ عاجزةً عن التربيةِ العاطفيةِ السليمةِ للأطفال.

وعلى الرغمِ من أنّ الحضارةَ الغربيةَ ترفعُ شعارَ الدفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ وتسعى إلى تقديمِ صورةٍ رمزيةٍ للحريةِ بالنسبةِ إلى المرأة، فإنّها ـ بحسب رؤيته ـ لم تتمكن من توفيرِ الأمنِ النفسيِّ والكرامةِ الإنسانيةِ والاستقرارِ الأسريِّ للمرأة. ويرى أنّ فقدانَ كرامةِ المرأةِ يُعدُّ من أهمِّ مؤشراتِ أزمةِ الأسرةِ في الغرب، وهو في الوقتِ نفسِه سببٌ ونتيجةٌ لهذه الأزمة.

وفي تحليلٍ نهائيّ، يمكنُ تلخيصُ جذورِ أزمةِ الأسرةِ في الغرب ـ من منظورِ القائدِ الشهيد ـ في عدةِ محاورَ أساسية:

- **أولاً:** فصلُ العلمِ والتقدّمِ عن الأخلاقِ والروحانية.
- **ثانياً:** الفردانيةُ المفرطةُ وإضعافُ المسؤوليةِ المتبادلة، الناتجتان عن النظامِ الرأسماليِّ المتطرّف.
- **ثالثاً:** إهانةُ المرأةِ أو تحويلُها إلى سلعة، وما يرافقُ ذلك من اهتزازِ كرامتِها الإنسانية، وهو نتاجُ الليبراليةِ المنحرفةِ وثقافةِ الاستهلاك.
- **رابعاً:** تقليدُ الأنماطِ غيرِ الفطريةِ في أسلوبِ الحياة.
- **خامساً:** الهجومُ الثقافيُّ والخطابيُّ المنظَّمُ ضدَّ بنيةِ الأسرةِ الفطرية.

وفي منظومتِه الفكريةِ والنظرية، يطرحُ سماحتُه العودةَ إلى الروحانيةِ والأخلاقِ والفطرةِ الإنسانيةِ بوصفِها السبيلَ للخروجِ من هذه الأزمة. وفي هذا السياق، قدّم عدداً من الاستراتيجيات، من أبرزها:

- **أولاً:** تعزيزُ العدالةِ والطمأنينةِ داخلَ الأسرة، من خلالِ بناءِ العلاقاتِ على الاحترامِ المتبادلِ والمحبةِ وتكريمِ المرأةِ وتقاسمِ المسؤولياتِ وفقَ مبدأِ العدالة.
- **ثانياً:** دعمُ المجتمعاتِ ثقافياً واجتماعياً لمؤسسةِ الزواجِ وتشجيعُ الإنجاب.
- **ثالثاً:** مقاومةُ الهجماتِ الثقافيةِ والخطابيةِ التي تستهدفُ البنيةَ الفطريةَ للأسرة.
- **رابعاً:** إعادةُ تعريفِ أدوارِ الرجلِ والمرأةِ في الأسرةِ والمجتمعِ على أساسِ الفطرة، بما يفضي إلى تحقيقِ الرضا الأسريِّ وتحديدِ الواجباتِ والمسؤولياتِ وتعزيزِ حسنِ المعاشرة.

كما أكّد، في بُعدِ السياساتِ والحوكمة، ضرورةَ سنِّ القوانينِ الداعمةِ للأسرةِ وتوفيرِ الحمايةِ القانونيةِ والاقتصاديةِ لها.

أما نموذجُ الأسرةِ الناجحةِ القادرةِ على العيشِ في إطارِ الحضارةِ الإنسانيةِ المعاصرة، من وجهةِ نظرِه، فهو الأسرةُ القائمةُ على المودّةِ والرحمةِ والعدالةِ والكرامةِ الإنسانيةِ والأمنِ النفسيِّ والأخلاقي، والتي تضطلعُ بدورٍ حضاريٍّ فعّالٍ من خلالِ تربيةِ جيلٍ إنسانيٍّ نقيٍّ وواعٍ ومؤثرٍ وقادرٍ على صناعةِ الحضارة.

«إنّ أزمةَ ضعفِ الأسرةِ وتفككِها تدفعُ المجتمعاتِ نحوَ فقدانِ الأمنِ العاطفيِّ والانهيارِ الجيلي، بينما توفّرُ البيئاتُ القائمةُ على الاعتدالِ والرحمةِ الأخلاقيةِ فضاءً آمناً يحتضنُ المشاعرَ الإنسانية. ولم يكن سماحتُه ينظرُ إلى أزمةِ الأسرةِ في الغربِ باعتبارِها ظاهرةً سطحيةً أو مؤقتة، بل كان يعدّها مشكلةً متجذّرةً في الأسسِ الحضاريةِ والفكريةِ للغرب. وانطلاقاً من منظومتِه الفكرية، لم يكن يرى الأسرةَ مجردَ وحدةٍ معيشيةٍ أو اقتصادية، بل كان يعدّها مركزاً للسَّكينةِ والمودّةِ والرحمةِ والنموِّ المتبادلِ بين الرجلِ والمرأة.»

الإمبريالية و نظام الأسرة

بقلم: نورية كادان: محامية، رئيسة الفرع النسوي في حزب الوطن

الإمبريالية، أو بمعنى آخر التوسعية، تعني في أبسط تعريف معروف لها، هو توسع دولة ما عن طريق وضع دولة أخرى تحت هيمنتها السياسية والاقتصادية، أو الرغبة في مثل هذا التوسع.وتُعرّف الإمبريالية بأنها العملية التي تفرض من خلالها الدول القوية أو المراكز الاقتصادية سيطرة اقتصادية وسياسية وثقافية على المجتمعات الأخرى. هذه السيطرة او السلطة:

- يمكن أن تكون بشكل استعمار مباشر.
- أو يمكن تطبيقها بشكل غير مباشر من خلال الاقتصاد العالمي والإعلام والثقافة.

هذه العملية لا تحدث فقط بين الدول، بل تؤثر أيضاً على الأسس والهياكل والقيم الاجتماعية. و يظهر أحد أوضح تأثيرات الإمبريالية في مجال الثقافة. والإمبريالية الثقافية، هي إحدى طرق الإمبريالية، وأبسط تعريف لها ، هي غرس القيم والأيديولوجيات الثقافية لبلد ما في شعب بلد آخر. وهذه الحركة هي حركة طويلة الأمد تستمر لأجيال عديدة . والهدف الرئيسي منها هو منع تنظيم الأفراد وخلق نوع من الإنسان الفردي الذي لا يهتم لا بالمستقبل ولا بالماضي، وانما يسعى فقط للعيش في اللحظة الراهنة . ومثل هؤلاء الأفراد هم اناس يمكن التنبؤ بردود أفعالهم وأذواقهم مسبقًا، وبالتالي يمكن السيطرة عليهم.

ان الأسرة هي حجر الزاوية للمجتمع ونسخة مصغرة منه. ومن اجل استمرار المجتمعات، يجب حمايتها بشكل راسخ. والمجتمعات التي تتكون من أسر سليمة وقوية تخلق بلا شك أممًا ودولًا قوية. والأسرة في الواقع هي مؤسسة تلعب دورًا في النمو الفردي للإنسان وفي بناء المجتمع على أسس متينة، ولا يمكن إنكار أهميتها بالنسبة للبشرية. والبشرية كانت دائمًا بحاجة إلى مؤسسة الأسرة، وستظل بحاجة إليها في المستقبل.

طبعا تزامناً مع عملية العولمة التي شهدت فيها المجتمعات تغيرات هامة ، حدثت تحولات وتطورات في المؤسسات الاجتماعية ايضاً . وتقف الأسرة في مقدمة المؤسسات التي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية ،. فالأسرة ليست مجرد وحدة بيولوجية؛ بل لها وظائف اقتصادية ونفسية تشمل خصائص مثل التعليم، والتنشئة

الاجتماعية، ونقل الرموز الثقافية والمعايير السلوكية الى الفرد. بالإضافة إلى ذلك، تتم رعاية الأطفال وتربيتهم وإعدادهم لدخول الحياة الاجتماعية داخل كانون الأسرة ايضاً. وارتباط الفرد بالأسرة بطبيعة الحال يستمر طوال حياته.

وعلى الرغم من أنه في القرن الحادي والعشرين، أصبح العالم - نتيجة تقدم وتطور التكنولوجيا وانتشار الشبكات الرقمية- مترابطاً مع بعضه البعض على نطاق واسع، وان التفاعلات الاجتماعية، المنفصلة عن سياقها السابق، أخذت تتغير ايضاً ويعاد صياغتها بشكل آخر في إطار الزمان والمكان، الاّ ان الأسرة لازالت تحتفظ بوظيفتها كمجال للتفاعل والتعامل الأولي

العلاقة بين الإمبريالية ونظام الأسرة ليست علاقة أحادية الاتجاه وبسيطة.

وهذه العلاقة:

- تعتمد على العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية.
- تظهر بشكل مختلف في كل مجتمع.
- تشمل كل من عمليات التغيير والمقاومة.

من هنا فأن العلاقة بين الإمبريالية ونظام الأسرة هي موضوع معقد يتم دراسته واختباره باستمرار في مجالات مثل علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد السياسي.

ومن أجل فهم هذه العلاقة، يجب أن ندرك أن الإمبريالية ليست مجرد نظام هيمنة اقتصادية وسياسية فحسب، بل هي قوة يمكنها ان تغير الأسس الاجتماعية وحتى العلاقات الإنسانية الأكثر حميمية بين اعضاء الأسرة.

فيما يلي نذكر بعض النقاط الأساسية التي تربط بين الإمبريالية ونظام الأسرة:

١ تفكك وانهيار البنى الأسرية التقليدية

ان التوسع الإمبريالي غالبًا ما يترافق مع زعزعة النسيج الاقتصادي والاجتماعي القائم في المجتمعات المحتلة.وهذا الوضع يؤثر بشكل مباشر على هيكل الأسرة:

- التحول الاقتصادي: تحول الإمبريالية الاقتصادات المعيشية القائمة على الزراعة إلى اقتصادات استغلالية قائمة على إنتاج المواد الخام أو الزراعة الأحادية (زراعة محصول واحد). وهذا التغيير يؤدي إلى تجنيد الرجال قسراً في المزارع الكبيرة أو المناجم، أو إلى هجرتهم. ومثل هذا الوضع يؤدي بالنتيجة إلى انهيار الأسرة التقليدية العريقة، وعادة مايترك النساء والأطفال وكبار السن وحدهم في المناطق الريفية.
- التمدن والهجرة: الحكومات الاستعمارية تبني المدن كمراكز إدارية وتجارية. والأعداد الكبيرة من الناس التي تترك الأرياف والقرى تتدفق إلى هذه المدن. وفي المدن عادة ، تضعف الروابط الأسرية التقليدية، وتزداد أهمية نموذج الأسرة الساكنة في المدن ، ولكن هذا الوضع غالبًا ما يكون مصحوبًا بالفقر والبطالة وظروف معيشية غير صحية.

٢ تحويل الأسرة إلى هدف (مهمة التحضير)

غالبًا ما تستخدم القوى الإمبريالية فكرة (مهمة التحضير) لإضفاء الشرعية على وجودها في المستعمرات. أحد أهم أهداف هذه المهمة هو تغيير هيكل الأسرة المحلية، التي توصف بأنها (متخلفة) أو (غير أخلاقية):

● اللوائح القانونية: تفرض القوى الاستعمارية رؤيتها لحقوق الأسرة والميراث. على سبيل المثال، يُمنع تعدد الزوجات الموجود في بعض المجتمعات أو يُقيدها، أو يُعاد تنظيم مكانة المرأة في الميراث وحق الطلاق. وهذه التدخلات تؤدي بالطبع إلى تعطيل التوازنات الاجتماعية المحلية.

أنظمة التعليم: تُستخدم المدارس الاستعمارية كأداة لغرس مايعرف بالقيم (الحديثة) و (المتحضرة) للأسرة. وفي هذه المدارس يتعلم الأطفال، إلى جانب لغة الدولة الإمبريالية، تاريخها وثقافتها، وكذلك النموذج المطلوب للأسرة. وهذا الأمر يؤدي إلى إضعاف الثقافة الوطنية وانتقالها داخل الأسرة عبر الأجيال.

٣ استغلال جسد وعمل النساء

تشكل الإمبريالية نظام الأسرة من خلال أجساد النساء وقواهن العاملة ايضاً: فالاقتصاد الاستعماري يعتمد على العمل المنزلي للمرأة (رعاية الأطفال، الطبخ، التنظيف) لإعادة إنتاج القوى العاملة؛ ولكن هذا العمل اصبح غير مرئي ويُعتبر عملا لاجدوى فيه ولا قيمة له. في الوقت نفسه، بما ان أجور الرجل العامل لا تكفي لتغطية جميع نفقات الأسرة، تضطر النساء والأطفال أيضًا إلى العمل في القطاع غير الرسمي أو في وظائف ذات أجور منخفضة؛ مما يؤدي إلى إعادة تعريف الأدوار داخل الأسرة.

ان مصطلح (الضغوط الإمبريالية على الأسرة) يُستخدم عادة لوصف الضغوط والتأثيرات المتغيرة التي يمارسها النظام الرأسمالي ومراكز القوة العالمية على المؤسسة الأساسية للمجتمع، وهي الأسرة. وتتجلى هذه الضغوط في طيف واسع، من الضغوط الاقتصادية إلى الانحطاط الثقافي، ومن السياسات الحكومية إلى محتوى وسائل الإعلام.

١. الضغوط الاقتصادية:

تحويل الأسرة إلى (وحدة إنتاج واستهلاك).

ان من أعمق ضغوط النظام الإمبريالي الرأسمالي هو اختزال الأسرة من رابطة إنسانية إلى هيكل يخدم عجلة الاقتصاد.

٢. الضغوط الثقافية والأيديولوجية:

فساد القيم وأزمات الهوية

تسعى الإمبريالية الثقافية إلى إضعاف القيم الأصلية للمجتمع واستبدالها بثقافة فردية استهلاكية تخدم رأس المال العالمي.

- **فرض الجنس الاجتماعي:** يُنظر إلى خطاب المساواة بين الجنسين ذي المنشأ الغربي على أنه فرض لإزالة الأسس الطبيعية للأسرة، وفتح الطريق أمام التيارات التي تستهدف الأسرة تحت غطاء (مكافحة العنف ضد المرأة)،. في هذا الإطار، تخرج المرأة من مكانتها كعضو في الأسرة وتبرز كفرد مستقل، مما يؤدي إلى تفاقم الصراع بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.

- **فرض الشذوذ الجنسي:** تسعى بعض المنظمات غير الحكومية والشخصيات السياسية، كأداة لمراكز القوة العالمية، من خلال الترويج لمجتمع الشذوذ الجنسي وأيديولوجية (اللاجنسية)، إلى تدمير هيكل الأسرة. وهذا الوضع في الواقع يهدد المجتمع عن طريق دفع الأطفال والشباب نحو نوع من الارتباك الجنسي.

- **غموض الأدوار والاغتراب:** ان تحرر المرأة من أدوارها التقليدية بعد اكتساب الاستقلال الاقتصادي، وفقدان الرجل لهويته كـ (معيل/وداعم للأسرة)، يؤدي إلى غموض الأدوار في الأسرة وتشكيل نوع من (الفوضى). وهذا الاتجاه بطبيعة الحال يحول الرجل والمرأة إلى قطبين متعاديين ويضعف تماسك الأسرة.

٣- الضغوط عبر وسائل الإعلام والثقافة الشعبية:

تعتبر وسائل الإعلام والثقافة الشعبية من أكثر أدوات الإمبريالية فعالية. فمن خلال المسلسلات التلفزيونية، والرسوم المتحركة، والإعلانات، والشبكات الاجتماعية، يتم فرض أسلوب حياة جديدعلى المجتمع.

- **الحصار عبر الأطفال:** يتم استهداف الأطفال بشكل خاص في فترة تشكيل هويتهم. فمن خلال الرسوم المتحركة وبرامج الأطفال، ومن خلال تقديم نماذج أبطال بعيدة عن القيم التقليدية وترويج العنف والاستهلاك، يحاول الاستعمار تشكيل العالم الذهني للأطفال. على سبيل المثال، يتم غرس العنف والسلاح في الأولاد، فيما يتم تعليم الفتيات فكرة أن الموضة ورعاية الظاهرهي مصدرالقوة. والثقافة الإمبريالية تحاول غرس فكرة أن (الجنس مرن) وأن أنماط الأسرة التقليدية هي أنماط (مفروضة) على الأطفال منذ سن مبكرة . فالهدف من بث الرسوم المتحركة وكتب الأطفال والبرامج التعليمية، هو جعل الأطفال غرباء عن جنسهم البيولوجي، وتطبيع الميول الجنسية البديلة. وهذا الأمر يُعتبر تهديداً لاستمرارية الأسرة الطبيعية البيولوجية ومبادئها النفسية والروحية .

- **ثقافة الاستهلاك والراحة:** يشير مفهوم (الانحطاط الثقافي) الذي يتم دراسته في اطار الضغوط الإمبريالية على الأسرة، إلى عملية يفقد فيها المجتمع قيمه الأصيلة وتقاليده وأخلاقه وأسلوب حياته، وبدلاً من ذلك، تحل محلها ثقافة مصطنعة استهلاكية وفردية تفرضها الرأسمالية العالمية والحداثة الغربية. هذه العملية، كـ (حصان طروادة)، تستهدف الأسرة بشكل مباشر وتؤدي إلى انهيارها.

فيما يلي بعض تأثيرات الانحطاط الثقافي الذي تفرضه الإمبريالية على الأسرة:

- تآكل القيم التقليدية واستبدالها بقيم (افتراضية).

أوضح أثر للانحطاط الثقافي هو إضعاف القيم التقليدية التي تربط الأسرة معًا كمادة ل روحية متماسكة: (الاحترام، الولاء، التضحية، حسن الجوار، تبجيل الكبار).

- **إزالة الروحانية:** تزيل الثقافة الإمبريالية الأسرة من كونها مؤسسة مقدسة وتحولها إلى (عقد) قائم على مصالح مادية ودنيوية بحتة. اذ تُفرغ طقوس مثل الأعياد الدينية والوطنية، وحفلات الزفاف والجنازات التي تعزز الروابط الأسرية والعائلية، من محتواها وتُختزل إلى عروض استهلاكية (هدايا باهظة، احتفالات فخمة).

- **العلاقات القائمة على المنفعة:** يتحول السؤال (ما فائدتي)؟ إلى المعيار الرئيسي للعلاقات داخل الأسرة. فيما لم تعد رعاية الوالدين المسنين تُعتبر تضحية، بل ينظر اليها كـ (عبء يقيد الحرية).وبالتالي تحل المنافسة محل التضامن بين الإخوة.

٢- إعادة تعريف هوية الرجل والمرأة وتقابل الأدوار

ان الإمبريالية الثقافية تحوّل الرجل والمرأة من كونهم مكملين لبعضهما البعض إلى قطبين متعارضين.

- **محنة (تحرير) المرأة:** تُفصل المرأة عن أدوارها التقليدية (الأمومة و التضحية) وتُبرز كـ (فرد). لكن هذا التحرر غالبًا ما يتحول إلى أداة لربط المرأة بشكل أكبر بعجلة النظام كـ (قوة عاملة و (مستهلك). وقد تؤدي خطابات مثل (احصل على وظيفة، كن قويًا، لا تعتمد على أحد(إلى اعتبار تكوين أسرة أو إنجاب

معهد المرأة والأسرة للأبحاث

حيوية الرسالة الذخبوية في تبيين المعارف الإسلامية في مجال المرأة والأسرة

يُعدّ معهد المرأة والأسرة للأبحاث مؤسسةً بحثيةً متخصصة تنطلق من رسالة الحوزات العلمية، مستندةً إلى رؤية شاملة للتعاليم الدينية الوصفية والقيمية والمعيارية، وإلى فهم الوحدة الحاكمة لهذه التعاليم، بما يرسّخ حيويةً خاصة في تبيين المعارف الإسلامية المرتبطة بالمرأة والأسرة.

وقد أفرزت الحاجة إلى مقاربة تخصصية ونخبوية لقضايا المرأة والأسرة تأسيسَ «**مكتب دراسات وأبحاث المرأة**» سنة ١٩٩٨م من قبل مركز إدارة الحوزات العلمية النسوية، ليبدأ مسيرةً علميةً دقيقةً ومؤثرة. وفي عام ٢٠١٢م، ومع اتساع النشاطات العلمية والبحثية، تحوّل الاسم إلى «**مركز أبحاث المرأة والأسرة**»، ثم ارتقى عام ٢٠٢٠م - بجهود الباحثين والنخب العلمية - إلى «**معهد المرأة والأسرة للأبحاث**» بقرار من مجلس منح التراخيص والامتيازات العلمية.

وقد استطاع المعهد، من خلال الاستفادة من الطاقات العلمية والبحثية المتخصصة، أن يخطو خطواتٍ رائدة في تبيين والدفاع عن عقلانية المنظومة الحقوقية والأخلاقية والعقدية الإسلامية في قضايا المرأة والأسرة، مساهماً بذلك في إحياء المعارف الإسلامية داخل المجتمع.

وانطلاقاً من الطبيعة البينية لدراسات الأسرة، التي تشمل مجالات العقيدة والفقه والأخلاق وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس والقانون، يعتمد المعهد مقاربةً حديثة ومتعددة الأبعاد ذات رؤية حضارية ومنظور إسلامي في تحليل الظواهر الاجتماعية. كما يؤمن بأنّ الحركة العلمية الرصينة تمثّل سبيلاً لتجنّب اختزال القضايا في جوانب منفردة، وتؤدي إلى سياسات وتشريعات ومبادرات إصلاحية أكثر فاعلية.

وفي هذا الإطار، يضطلع المعهد برسالة شاملة وعالمية مستلهمة من روح الثورة الإسلامية، عبر جهود بحثية وعلمية متواصلة، تهدف إلى تأسيس تيار بحثي متميّز قائم على المباني الإسلامية، وتوسيع فضاء نقد العلوم الإنسانية، وتعميق الدراسات الأساسية والاستراتيجية والتنموية في مجال المرأة والأسرة، إضافةً إلى التأثير في الخطاب المجتمعي عبر نشر الرؤية الإسلامية والتحليل الدقيق للظواهر الاجتماعية.

كما يعمل المعهد على تنظيم الحركة البحثية الدينية من خلال إنشاء قواعد بيانات شاملة، وبناء شبكات علمية متخصصة، والحدّ من تكرار الدراسات، وتعزيز لغة التفاهم بين المؤسسات الدينية والجهات الاستشارية، فضلاً عن ربط الأسس النظرية بالواقع العملي، والمساهمة في رسم السياسات والتشريعات والبرامج الوطنية المرتبطة بالمرأة والأسرة.

وقد تأسس المعهد لتحقيق أهدافٍ علمية وفكرية تتمحور حول تبيين

الرؤية المنهجية للدين تجاه قضايا المرأة والأسرة، وتعميق الدراسات والخبرات الدينية، والاستجابة للحاجات النظرية والدفاع عن الثوابت العقائدية. ومن أبرز مهامه: إنتاج المعرفة وإعادة إنتاج المفاهيم بما يعزز مكانة المرأة والأسرة في الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إعداد الكفاءات البشرية وتمكينها، ودعم الدراسات والأبحاث الإسلامية ذات الصلة.

وعلى صعيد الإنتاج العلمي، حقق المعهد إنجازات بارزة، حيث أصدر حتى الآن ٥٨ عنواناً في مجال المرأة والأسرة، مع استمرار العمل على إعداد ونشر مؤلفات جديدة. وتتناول هذه الإصدارات موضوعات متعددة، من أبرزها: الدفاع عن حقوق المرأة، وقضايا المرأة وإشكالاتها، وصورة المرأة في الإسلام، والنموذج المتكامل لشخصية المرأة المسلمة، والحجاب، ونقد النسوية، والهوية والأدوار الجندرية، والمرأة في الإسلام والمسيحية واليهودية، والعنف الأسري، والجندر واللغة القرآنية، والمرأة في الوثائق الدولية، والعدالة الجندرية، والأسرة والتربية، والأخلاق وعلم النفس.

كما أولى المعهد اهتماماً خاصاً بترجمة الأعمال العلمية، فصدرت مجموعة من مؤلفاته باللغة العربية، في إطار توسيع دائرة الحضور العلمي والمعرفي.

وفي مجال الخدمات البحثية، أنشأ المعهد مكتبةً تخصصية في دراسات المرأة والأسرة، وقاعدة بيانات علمية تضم المقالات والرسائل الجامعية والفهارس الببليوغرافية، لتكون مرجعاً شاملاً للباحثين، إضافة إلى تقديم الاستشارات العلمية المتخصصة.

أما في المجال التعليمي، فيقدّم المعهد برامج ودورات متنوعة مرتبطة بقضايا المرأة والأسرة، إلى جانب حضوره العلمي والدولي الفاعل، من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات والحوارات الأكاديمية داخل إيران وخارجها.

وقد شهدت هذه المشاركات حضوراً في دول عدة، منها: إيطاليا، ولبنان، وسوريا، وتركيا، والنمسا، وتونس، والولايات المتحدة، وألمانيا، والعراق، فضلاً عن استقبال وفود أكاديمية وعلمية من بلدان مختلفة.

ومن أبرز الأنشطة الدولية للمعهد تنظيم ورشات علمية بمشاركة شخصيات أكاديمية عالمية، من بينها البروفيسور راينهولد برنهارت من سويسرا حول «**مناصب النساء في الكنيسة**»، والبروفيسور إريك ماسيه من فرنسا حول «**النظريات السوسيولوجية للجندر**»، إضافة إلى الندوة العلمية «**الدين والأسرة والتحولات الاجتماعية**» بحضور المطران باليا، وزير الأسرة في الفاتيكان.

ويُعدّ إصدار البيانات التحليلية حول القضايا الراهنة من المبادرات المؤثرة للمعهد، حيث يطرح سنوياً جملةً من القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة أمام النخب الفكرية والأكاديمية، بما يعزز الخطاب الداعم للأسرة، ويُثري النقاشات العلمية والنقدية.

كما ينظم المعهد سنوياً ما بين ٤٠ و٥٠ فعالية علمية وتخصصية، تشمل المؤتمرات والندوات والكراسي العلمية، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية أخرى. وتتمحور هذه الفعاليات حول موضوعات من قبيل: النظريات الكلية في الجندر والأسرة، والأسرة والمقاومة الأخلاقية، والعدالة الجندرية، والحجاب والعفاف، والقضايا الجنسية، ونقد الخطاب التنويري الديني في مجال المرأة والأسرة.

ومن أبرز هذه الفعاليات: المؤتمر الدولي «**الأسرة المقاومة: التحديات الأخلاقية في عالم متحوّل**»، والملتقى الوطني «**الانسجام الوطني والقيم الأخلاقية مع التأكيد على العفاف والحجاب**».

وعلى المستوى الإعلامي والمعرفي، أصدر المعهد عدداً من الدوريات العلمية والبحثية، أبرزها مجلة «**حوراء**» الفصلية ذات الطابع العلمي والثقافي، التي تتناول في كل عدد قضية محورية متصلة بالمرأة والأسرة عبر دراسات وتحليلات ومقابلات وتقارير متخصصة، وقد صدر منها حتى الآن ٦٠ عدداً.

كما يصدر المعهد دورية «**دراسات الجندر والأسرة**» المحكمة، التي تُعنى بفتح فضاء للحوار الفكري وتبادل الرؤى، مع التركيز على البحوث الهادفة إلى معالجة القضايا النظرية والواقعية في مجال المرأة والأسرة. وقد صدر العدد الأول منها في خريف وشتاء عام ٢٠١٣م، ووصل عدد أعدادها المنشورة إلى ٢٥ عدداً.

وفي إطار التعريف بأنشطته وإنجازاته، أطلق المعهد بوابته الإلكترونية بثلاث لغات: الفارسية والعربية والإنجليزية، عبر الموقع الإلكتروني: **wfrc.ac.ir**

وذلك بهدف التعريف ببرامجه ونشاطاته، ونشر إنتاجه العلمي، وإدارة المسارات البحثية والتعليمية، وتسهيل وصول الباحثين إلى المحتوى التخصصي، وتعزيز التكامل والشبكات العلمية في مجال المرأة والأسرة.

«وقد استطاع المعهد، من خلال الاستفادة من الطاقات العلمية والبحثية المتخصصة، أن يخطو خطواتٍ رائدة في تبيين والدفاع عن عقلانية المنظومة الحقوقية والأخلاقية والعقدية الإسلامية في قضايا المرأة والأسرة، مساهماً بذلك في إحياء المعارف الإسلامية داخل المجتمع.»

دعم حق الجنين في الحياة في الأسرة الطبيعية

بقلم: الدكتورة نيلوفر مقدمي خمامي/ عضو هيئة التدريس في مركز أبحاث المرأة بجامعة الزهراء

لاشك ان الأسرة هي أول المؤسسات البشرية الطبيعية؛ وهي حجر الزاوية الذي بنيت عليه الحضارات. وعلى الرغم من ذلك، نشهد اليوم تعرض هذه المؤسسة المقدسة لهجوم غير مسبوق. وقد برزت الى الواجهة تفسيرات جديدة لحقوق الإنسان، متأثرة بتيار يُعرف بالداروينية الاجتماعية، تسعى إلى تعريف أشكال من الأسرة لا تقوم على الفطرة، بل على رغبات الإنسان المتغيرة. إلى جانب ذلك، يتم تجاهل أحد أبسط حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة، منذ بداية مراحل وجوده، أي فترة الجنين، ويصبح الإنسان لا يُعتبر إنسانًا إلا بعد الولادة. هاتان الظاهرتان، اللتان تبدوان منفصلتين، تنبعان في الواقع من رؤية مشتركة وهي : تجاهل الفطرة والكرامة الذاتية للإنسان.

الأسرة الفطرية في محاصرة التفسيرات الحديثة

تدعو الوثائق الدولية الأولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صراحةً إلى اعتبار الأسرة «الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع». لكن التوجهات اللاحقة، المتأثرة بمدارس القانون الوضعي، تعتبر القانون تابعاً للحقائق الاجتماعية المتغيرة. وهنا يأتي دور الداروينية الاجتماعية: وهي نظرية تبرر أي شكل جديد من أشكال الحياة الاجتماعية بشعار «بقاء الأصلح» والتكيف مع الظروف. ما هي نتيجة هذا النهج؟ النتيجة هي المحاولة إلى تطبيع وإضفاء الشرعية على أشكال من الأسرة تتعارض مع بنيتها الطبيعية والفطرية.

الاّ ان هذا التغيير ليس مجرد نقاش نظري؛ بل له عواقب ملموسة ومقلقة. وتشير الأبحاث إلى أن الصحة الجسدية والنفسية لأعضاء هذه الأسر - وخاصة الأطفال - معرضة للخطر. في منظومة حقوق الإنسان الدولية، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل، يعتبر المبدأ الأساسي هو المصلحة العليا للطفل. ومع ذلك، فإن النظام الدولي لحقوق الإنسان لا يولي اهتمامًا كبيرًا للمصلحة العليا للطفل، خاصة فيما يتعلق بأساس الأسرالمثلية. حيث ان هذه الأسر تسعى عادة إلى الحصول على أطفال إما عن طريق التبني أو عن طريق استخدام أجنة متبرع بها. ودخول الطفل إلى مثل هذا الاسر غير الطبيعية مرفوض من الاساس وذلك لعدم امتلاك الابوين لنموذج جنساني طبيعي. والأطفال المحرومون من نموذج الأب والأم الطبيعي يواجهون بطبيعة الحال تحديات عميقة في تحديد هويتهم الجنسية والشخصية. يقول الدكتور ريتشارد ويلكينز في هذا الصدد: (في المجتمعات التي تبتعد عن المعايير الطبيعية، تصبح الأسر، وخاصة الأطفال، أكثر عرضة للخطر). الضرر الثاني الذي يصيب معظم هؤلاء الأطفال للأسف هو تعرضهم للعنف والاعتداءات الجنسية من قبل الوالدين البديلين الفاسدين، ليصبحوا ضحايا لشهوات هؤلاء «الوالدين غير الطبيعيين»!

بشكل عام، يجب التأكيد على أن اتباع التفسير الاجتماعي للداروينية والخضوع للرغبة الاجتماعية لا يؤدي إلا إلى الزوال التدريجي لجميع الأسس الأخلاقية المشتركة للبشرية. وذلك لأن تحول المجتمعات من دعم الأسرة الفطرية إلى أشكال مختلفة وغير طبيعية من الأسرة، يمكن أن يؤدي تدريجياً حتى إلى تعميم ذلك على قضايا مثل منع واستهجان الميول الجنسية تجاه الأطفال (كما شهد العالم فضيحة قضية إبستين)، وليس من المستبعد أن يصبح الارتباط الجنسي بالأطفال مشروعًا قانونيًا وعرفيًا في المستقبل القريب، متأثرًا بقادة فاسدين في بعض البلدان. ومن البديهي أن مثل هذا التيار لا يعرف حدودًا في انتهاك الكرامة الإنسانية وابادة كل القيم الإنسانية.

حق الحياة للجنين ؛ الحلقة الأولى لدعم الأسرة

إن دعم الأسرة الطبيعية لا معنى له إلا إذا نظرنا إلى الحلقة الأولى لهذه السلسلة، أي الجنين، الذي ينبغي النظر اليه كإنسان. وهنا يتجلى التعارض بين منهجين إنسانيين. من جهة، الإنسانوية العلمانية التي تعتبر الإنسان مجرد كائن مادي له أبعاد جسدية وعقلية واجتماعية فقط. ومن هذا المنطلق ، يعتبر الجنين إما جزء من جسد الأم أو كائن محتمل يفتقر إلى الشخصية القانونية حتى الولادة. وبناءً على ذلك، نلاحظ ان القوانين العلمانية تسلب الحق في الحياة من الجنين.

على النقيض من ذلك، تقدم الأنثروبولوجيا الوحْيانية للإسلام صورة كاملة وشاملة. وفق هذه الرؤية ، الإنسان «من الله» و « يعود إليه «. فهو، بالإضافة إلى جسده، يمتلك روحًا إلهية وكرامة متأصلة. والقرآن الكريم يشرح بدقة مراحل خلق الإنسان من النطفة إلى نفخ الروح (سورة المؤمنون، الآيات ١٢-١٤). هذا التأكيد يدل على أهمية الجنين وشخصيته المستقلة منذ لحظة تكوينه وتطوره. كما تؤكد روايات متعددة عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام) على هذا الأمر؛ من بيان مراحل نمو الجنين في الرحم، إلى التأكيد على حرمة الإجهاض حتى في مرحلة النطفة، إلى تحديد «الدية» لمراحل جنينية مختلفة. وهذه التأكيدات تشير إلى أن الجنين في الأنثروبولوجيا الإسلامية هو

إنسان محترم وصاحب حق.

كما ان هناك مبدآن أساسيان في الفقه الإسلامي يدعمان الجنين: أولاً، مبدأ الكرامة الإنسانية الذي يقول فيه الله تعالى في القرآن الكريم: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ» (الإسراء/٧٠). هذه الكرامة متأصلة وتشمل أصغر إنسان، وهو الجنين. وثانيًا، قاعدة نفي الضرر (لا ضرر) التي تحرّم إلحاق أي ضرر بالآخرين. أليس الإجهاض مصداقًا صارخًا للإضرار بإنسان أعزل؟.

لذلك، يمكن القول بوضوح إن دعم الأسرة الفطرية والدفاع عن حق الجنين في الحياة هما وجهان لعملة واحدة، وكلاهما متجذر في حقيقة واحدة: معرفة الفطرة الإلهية والكرامة الإنسانية المتأصلة. فالأسرة الطبيعية هي البيئة التي تنمو فيها هذه الكرامة، وحق الجنين في الحياة هو أول مظهر لهذه الكرامة. في المقابل، فإن التيار الفكري السائد في عالم اليوم، بالاعتماد على العقل البشري المتمركز حول ذاته وتجاهل البعد الروحي للإنسان، يزعزع أسس الأسرة ويمحو قدسية الحياة منذ مراحلها الأولى.

في مثل هذا الوضع، يصبح الدفاع عن الكرامة الإنسانية المتأصلة والحق في الحياة منذ لحظة تكوينه في الأسرة الفطرية المقدسة أمرًا ضروريًا.

قال الإمام السجاد (عليه السلام) في بيان حق الولد: (وَ أَمَّا حَقُّ وَلَدِك فَتَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْك وَ مُضَافٌ إِلَيْك فِي عَاجِلِ الدُّنْيا بِخَيرِهِ وَ شَرِّهِ؛ وَ أَنك مَسْئُولٌ عَمَّا وُلِّيتَهُ مِنْ حُسْنِ الْأَدَبِ وَ الدَّلَالَةِ عَلَى رَبِّهِ وَ الْمَعُونَةِ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ فِيك وَ فِي نَفْسِهِ فَمُثَابٌ عَلَى ذَلِك وَ مُعَاقَبٌ فَاعْمَلْ فِي أَمْرِهِ عَمَلَ الْمُتَزَيِنِ بِحُسْنِ أَثَرِهِ عَلَيهِ فِي عَاجِلِ الدُّنيا الْمعَذِّرِ إِلَى رَبِّهِ فِيمَا بَينَك وَ بَينَهُ بِحُسْنِ الْقِيامِ عَلَيهِ وَ الْأَخْذِ لَهُ مِنْهُ وَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛)

وبما أنه، في رأي العديد من المتخصصين في الشؤون الاجتماعية والثقافية، أن تربية القوى البشرية السليمة والفعالة كرأس مال اجتماعي تبدأ من مرحلة الجنين، ولأن ضمان صحة المجتمع يعتمد على ضمان صحة الجنين، فإن الالتزام القانوني والأخلاقي باحترام حقوقه، بما في ذلك حقه في الصحة، من قبل الأسرة والدولة والمجتمع أمر لازم وضروري.

ما هي مسؤوليتنا؟ أولاً، التوعية؛ وهو توضيح هذه الحقيقة بأن حقوق الإنسان الحقيقية ليست في الانحراف عن الفطرة، بل في التوافق معها. ثانيًا، اتخاذ قرارات مسؤولة؛ من مستوى التشريع إلى الاختيارات الشخصية، حيث يجب أن ندافع عن كرامة الإنسان ونظام الخلق الفطري. ثالثًا، الصمود الثقافي؛ في مواجهة التيارات القوية التي تسعى إلى إعادة تعريف الأسرة وقيم الحياة، اذ يجب أن ندافع عن حريم الإنسانية والأسرة الفطرية بأدلة وحجج قوية تستند إلى الوحي. كما إن تشكيل شبكة من الدول المتوافقة من جهة، وإنشاء شبكة اتصال بين الأفراد والمنظمات النشطة للدفاع عن الحق في الحياة والحق في تكوين أسرة فطرية مقدسة على المستوى العالمي، يعتبر أمرا ضرورياً للغاية.

النظام الدليلي للأسرة في الدين والشريعة الإسلامية

بقلم: زهراء شريف- باحثة في قضايا المرأة

ان الأسرة وفقاً للرؤية الكونية الإسلامية و منظومة المعرفة الدينية، لا تُعدّ مجرد مؤسسة اجتماعية من بين المؤسسات الأخرى، بل هي نظامٌ فكريٌ ووحدةٌ أساسيةٌ في بناء المجتمع، تقوم على أساس الزواج الشرعي، وهو ميثاق عميقٌ ورابطةٌ مقدسةٌ بين الجنسين (الرجل والمرأة). إلا أن هذه المؤسسة العريقة قد تعرضت في العصر الحديث لرياح عاتية من التغيرات الاجتماعية والثقافية والمعرفية. حيث شكّلت الحداثة، بما تحمله من أدوات قوية كالفردية والعلمانية والنسبية الأخلاقية، تحدياً للأسس التقليدية والدينية للأسرة. ولعلّ أكثر ما يُهدد هو «معنى» الأسرة و«هويتها».

وتتألف الأسرة من مكونات وعناصر ومفاهيم عديدة، وتعتمد طريقة ترابط هذه المكونات وتوحدها على «النظام الدلالي» الذي يشكلها. إن أزمة الأسرة اليوم، في جوهرها، أزمة دلالية. فعندما يُختزل معنى «الزواج» من «إتمام الدين والسلام» إلى «عقد مؤقت قائم على المتعة»، أو عندما يُعاد تعريف مفهوم «الأمومة» في مقابل «التقدم الاجتماعي»، يتعرض كيان الأسرة الى الخطر والانهيار.

وقد واجهت الأسرة في العصر الحديث «تعددًا في التفسيرات». فمن جهة، تُركز القراءات التقليدية أحيانًا على المظاهر دون مراعاة متطلبات العصر، ومن جهة أخرى، تصل القراءات المبتكرة أحيانًا إلى حدّ تغيير المفاهيم الدينية. وفي الوقت نفسه، تكمن الفجوة الرئيسية في إهمال «المعنى» كعنصر من عناصر هوية الأسرة. فالمعنى هو ما يمنح الأسرة هويتها، وبناءً عليه يُنظّم أفرادها تواصلهم وتوقعاتهم من بعضهم البعض. ويمكن اعتبار النظام الدلالي للأسرة ذا أربعة جوانب مهمة، يشكّل تداخلها الخطة الإلهية للأسرة.

١ البُعد المعرفي: ان الأسرة في الإسلام تقوم على رؤية محددة للوجود والإنسان. وعلينا أن نعرف ما إذا كانت الأسرة سبيلًا إلى التكامل الروحي أم مجرد مؤسسة لإشباع الغرائز؟ فإذا كانت الأسرة مركز السعادة الفردية والاجتماعية، فما هي المعتقدات المعرفية التي تدعم هذا المصدر؟ وقد أدى غياب تفسير دقيق لهذا البُعد إلى هيمنة النظريات العلمانية التي تعتبر الأسرة «عقدًا اجتماعيًا».

٢ البُعد الأخلاقي والسلوكي: يزخر النظام الأسري الإسلامي بمفاهيم أخلاقية كالعاطفة والرحمة والتسامح والتضحية. والسؤال المطروح هو: كيف تُترجم هذه المفاهيم الأخلاقية إلى قواعد قانونية وهياكل سلوكية؟ وما هو النظام الأخلاقي الذي يُشكّل هذه العلاقات؟ ويُعدّ التباين بين «الأخلاق» و«القانون» في الأسرة المعاصرة أحد أبرز التحديات.

٣ المتطلبات الاجتماعية الموضوعية: لا تعيش الأسرة بمعزل عن الواقع. فالتطورات المعاصرة، مثل عمل المرأة، والفضاء الإلكتروني، وانخفاض نسبة الإنجاب ، وتغير أنماط الزواج، كلها حقائق موضوعية تؤثر على الأسرة. ويجب أن يكون النظام الدلالي للأسرة قادراً على استيعاب هذه المتطلبات، ونقدها، وتوجيهها.

٤ الأسس الطبيعية والفطرية: من أكثر القضايا المعاصرة تحديًا هي ثنائية «الطبيعة/المجتمع».اذ تسعى الحركات النسوية إلى تصوير الاختلافات بين الرجال والنساء على أنها بنى اجتماعية بحت، وتنكر الاختلافات الطبيعية، بينما يقوم النظام الدلالي للأسرة على مفهومي «الطبيعة» و«الفطرة»، بطريقة تُقر بالاختلافات وتتجنب في الوقت نفسه الوقوع في فخ التمييز؛ فالاهتمام بهذه الأسس يُشكل نظامًا دلاليًا لا يفرض إلا أشكالًا محددة من الأسرة والعلاقات.

يستخلص علم اللاهوت الأسري «النظام الدلالي للأسرة» من صميم المصادر الإسلامية الأصيلة (القرآن والسنة) ويعيد بناءه في مقابل وتفاعل مع التطورات الاجتماعية المعاصرة لتحقيق نظام متماسك تُفهم فيه مفاهيم مثل الزواج والطلاق والولاية والخضوع والنفقة ليس كأحكام قانونية لاجدوى منها ، بل كمكونات لنظام حي وذي معنى. وهذا النظام الدلالي يُمكّن الأسرة الطبيعية من ضمان «استقرارها» و«كفاءتها» في مواجهة انسيابية المفاهيم الحديثة؛ ومن مقاومة التطورات الاجتماعية المعاصرة المتعلقة بتعريفات ونماذج الأسرة المختلفة؛ ومن قبول وتوسيع ما تراه متوافقًا مع نظامها الدلالي، ورفض ما يُهدد طبيعتها. كما أن لهذا النظام الدلالي آثارًا، منها توسيع نطاق الخضوع لله في شؤون الأسرة، وتعميق الثقافة في السياق الدلالي للأسرة، والارتقاء من مجرد واجب ظاهري إلى التزام داخلي بجودة العلاقات الأسرية، وتقديم صورة واضحة لأسس الأسرة من أجل التكيف الاجتماعي، وغير ذلك.

الأسرة الفطرية، معالجة أكاديمية

مقدمة

تُعدّ الأسرة الفطرية من أكثر البُنى الاجتماعية رسوخاً في التاريخ الإنساني، إذ ارتبط وجود الإنسان منذ أقدم الحضارات بنظام أسري قائم على التكامل بين الرجل والمرأة، وعلى رابطة الزواج الشرعي، وعلى الامتداد الطبيعي عبر الأبناء. ولم تكن الأسرة مجرّد وحدة بيولوجية أو إطار اقتصادي، بل مثّلت الحاضنة الأولى للقيم، والوعاء الأوّل للتنشئة، والمجال الذي تتشكّل فيه شخصية الإنسان أخلاقياً ونفسياً واجتماعياً. ومن هنا اكتسب مفهوم الأسرة الفطرية مكانة مركزية في الفلسفات الاجتماعية، والشرائع الدينية، والنظريات التربوية، والبحوث النفسية المعاصرة.

وفي ظل التحولات الفكرية والثقافية التي يشهدها العالم المعاصر، برزت نقاشات واسعة حول طبيعة الأسرة، ووظائفها، وحدودها، والعلاقة بين البعد الفطري والبعد الاجتماعي في تكوينها. وقد أدّت العولمة، والثورة الرقمية، والتحولات الاقتصادية، وتغيّر أنماط الحياة إلى إعادة طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الأسرة التقليدية، وحول قدرة النموذج الفطري على الاستمرار في مواجهة أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية.

ومع ذلك، لا يزال كثير من الباحثين يرون أنّ الأسرة الفطرية تمثّل الإطار الأكثر استقراراً لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للأفراد، وأنّها البيئة الأكثر ملاءمة لنمو الطفل نمواً متكاملاً، وذلك بسبب ما توفّره من أدوار تكاملية، وروابط عاطفية مستقرة، وشعور بالانتماء والأمان. كما تؤكد دراسات علم النفس التنموي وعلم الاجتماع الأسري أنّ غياب الاستقرار الأسري يرتبط بارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية، والعنف، والانحراف السلوكي، وضعف الاندماج الاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معالجة أكاديمية معاصرة لمفهوم الأسرة الفطرية من خلال خمسة محاور رئيسة، تشمل: الأساس المفهومي والفلسفي للأسرة الفطرية، و وظائفها النفسية والاجتماعية، وأهميتها الحضارية والثقافية، والتحديات المعاصرة التي تواجهها، ثم سبل تعزيزها وحمايتها في المجتمعات الحديثة. وتسعى الدراسة إلى بناء رؤية متوازنة تجمع بين المعطيات العلمية الحديثة والمرتكزات الإنسانية والقيمية التي شكّلت عبر التاريخ أساس البناء الأسري.

المحور الأول:
المفهوم الفطري للأسرة و أصوله الفلسفية والاجتماعية

أولاً: تعريف الأسرة الفطرية

يقصد بالأسرة الفطرية تلك الوحدة الاجتماعية التي تقوم على العلاقة الطبيعية والتكاملية بين الرجل والمرأة من خلال رابطة الزواج، وتنتج عنها مسؤولية مشتركة في الإنجاب والتربية والرعاية. ويُطلق وصف "الفطرية" على هذا النموذج لأنّه يستند إلى البنية البيولوجية والنفسية الأصيلة للإنسان، وإلى الميل الطبيعي نحو الارتباط العاطفي، وتكوين الأسرة، وحماية النسل.

ولا يقتصر مفهوم الفطرة هنا على المعنى البيولوجي الضيق، بل يشمل كذلك الاستعداد النفسي والاجتماعي الذي يجعل الإنسان ميّالاً إلى العيش ضمن إطار عائلي مستقر. فالطفل منذ ولادته يحتاج إلى الرعاية والاحتضان، والإنسان البالغ يحتاج إلى الشراكة العاطفية والدعم النفسي، والمجتمع يحتاج إلى مؤسسة تنظّم العلاقات بين الجنسين وتحفظ الاستقرار الاجتماعي. ومن هنا تُعد الأسرة الفطرية استجابة لحاجات إنسانية متجذّرة في الطبيعة البشرية.

ثانياً: الجذور الفلسفية لمفهوم الأسرة

تناولت الفلسفات القديمة والحديثة مفهوم الأسرة بوصفه أساساً للحياة المدنية. فقد رأى أرسطو أنّ الأسرة هي النواة الأولى للدولة، وأنّ المجتمع السياسي ينشأ من اتحاد الأسر والقرى. واعتبر أنّ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وأنّ الأسرة تمثّل المرحلة الأولى في تعلّمه التعاون والتنظيم.

أما الفلسفة الإسلامية فقد نظرت إلى الأسرة بوصفها نظاماً يقوم على السكن والمودة والرحمة، وعلى التكامل بين الحقوق والواجبات. ولم يكن الزواج في التصور الإسلامي مجرّد علاقة قانونية، بل ميثاقاً أخلاقياً واجتماعياً يهدف إلى حفظ النفس والنسل والقيم. ولذلك ارتبط بناء الأسرة بمقاصد إنسانية تتجاوز البعد الفردي إلى بناء المجتمع المتوازن.

وفي الفلسفة الحديثة، ركّز عدد من المفكرين على الوظيفة التربوية للأسرة. فقد رأى جان جاك روسو أنّ التربية الأولى داخل الأسرة هي الأساس في تكوين شخصية الإنسان، بينما أكّد إميل دوركايم أنّ الأسرة تمثّل الوسيط الرئيس في نقل القيم والمعايير الاجتماعية من جيل إلى آخر.

ثالثاً: الأسرة باعتبارها مؤسسة اجتماعية

تُعد الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأكثرها استقراراً. وهي ليست مجرّد تجمع سكني، بل نظام اجتماعي تحكمه قواعد وقيم وأدوار محددة. فالأب والأم والأبناء يشكّلون شبكة من العلاقات المتبادلة التي تقوم على المسؤولية والتعاون والانتماء.

وتتميّز الأسرة الفطرية بوجود أدوار تكاملية تسهم في تحقيق التوازن داخل البناء الأسري. فالأب غالباً ما يرتبط بوظائف الحماية والتوجيه والضبط، بينما ترتبط الأم بوظائف الرعاية والاحتواء العاطفي، مع إمكانية التداخل والتشارك بين الأدوار بحسب ظروف الحياة المعاصرة. ويؤكد علماء النفس أنّ هذا التنوع في الأدوار يوفّر للطفل خبرات نفسية واجتماعية متكاملة تساعده على النمو السوي.

كما تؤدي الأسرة وظيفة تنظيم العلاقات الجنسية والإنجابية داخل المجتمع، بما يحفظ الاستقرار الاجتماعي ويحدّ من الفوضى الأخلاقية. ومن ثمّ فإنّ الأسرة ليست فقط مؤسسة خاصة، بل هي ركيزة للنظام الاجتماعي العام.

رابعاً: البعد الفطري في علم النفس الحديث

تشير دراسات علم النفس التنموي إلى أنّ الطفل يحتاج منذ سنواته الأولى إلى بيئة مستقرة توفر له الأمان العاطفي والاتصال المستمر مع الوالدين. وقد أوضح جون بولبي في نظرية التعلّق أنّ العلاقة الآمنة بين الطفل ومقدّم الرعاية تُعد أساساً لتطوره النفسي والاجتماعي لاحقاً.

بقلم: معصومة طباطبائي، أكاديمية

كما تؤكد الدراسات أنّ غياب الاستقرار الأسري أو ضعف الروابط العاطفية داخل الأسرة يرتبط بارتفاع معدلات القلق والاكتئاب واضطرابات السلوك لدى الأطفال والمراهقين. وهذا يدل على أنّ الأسرة ليست مجرد إطار قانوني، بل حاجة نفسية عميقة تتصل ببنية الإنسان الوجدانية.

ومن جهة أخرى، يرى كثير من الباحثين أنّ الاختلاف البيولوجي والنفسي بين الرجل والمرأة لا ينبغي فهمه بوصفه صراعاً أو تمييزاً، بل بوصفه أساساً للتكامل. فالأسرة الفطرية تنجح حين تتحول هذه الاختلافات إلى عناصر تعاون وتوازن، لا إلى أدوات هيمنة أو صراع.

خامساً: الأسرة بين الطبيعة والثقافة

رغم أنّ الأسرة تقوم على أسس فطرية، فإنّ أشكالها التنظيمية تتأثر بالثقافة والتاريخ والاقتصاد. فطرق توزيع الأدوار، وأساليب التربية، وأنماط التواصل داخل الأسرة تختلف من مجتمع إلى آخر. غير أنّ هذا التنوع الثقافي لا يلغي وجود قواسم مشتركة تجعل الأسرة إطاراً عالمياً للحياة الإنسانية.

ففي جميع المجتمعات تقريباً نجد وجود رابطة بين الوالدين والأبناء، ووجود مسؤولية تربوية، وحرصاً على استمرارية النسل. وهذا يؤكد أنّ الأسرة ليست اختراعاً ثقافياً عابراً، بل مؤسسة متجذّرة في الطبيعة الإنسانية، وإن اختلفت صورها التفصيلية.

المحور الثاني:

الوظائف النفسية والاجتماعية للأسرة الفطرية

أولاً: الوظيفة النفسية

تُعد الأسرة البيئة الأولى التي تتشكل فيها شخصية الإنسان. فالطفل يتعلم داخل الأسرة معنى الحب والثقة والانتماء، ومن خلالها يكتسب الشعور بالأمان النفسي. وتشير البحوث النفسية إلى أنّ الاستقرار العاطفي داخل الأسرة يؤثر بشكل مباشر في بناء الثقة بالنفس، وفي القدرة على تكوين العلاقات الاجتماعية السليمة.

إنّ الطفل الذي ينشأ في أسرة مستقرة تتوافر فيها المودة والاحتواء يكون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط، وأقل عرضة للاضطرابات النفسية. أما البيئات الأسرية المضطربة التي يسودها العنف أو الإهمال أو التفكك، فإنها غالباً ما تؤدي إلى اضطرابات

في الهوية والانفعالات والسلوك.

وتؤدي الأسرة كذلك دوراً علاجياً ووقائياً في حياة الإنسان البالغ. فالروابط العاطفية بين الزوجين، والدعم النفسي المتبادل، والإحساس بالشراكة، كلها عوامل تخفف من آثار الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك ترتبط الحياة الأسرية المستقرة غالباً بمستويات أعلى من الرضا النفسي والصحة العقلية.

ثانياً: الوظيفة التربوية

تُعد الأسرة المدرسة الأولى للطفل قبل المدرسة النظامية. ففيها يتعلم اللغة، وآداب السلوك، والقيم الأخلاقية، والعادات الاجتماعية. كما يكتسب من خلالها مفهوم المسؤولية والانضباط والتعاون.

وتؤكد الدراسات التربوية أنّ السنوات الأولى من عمر الطفل هي الأكثر تأثيراً في تشكيل شخصيته، وأنّ الأسرة تلعب الدور الأكبر خلال هذه المرحلة. فطريقة تعامل الوالدين مع الطفل، وأساليب التشجيع أو العقاب، وطبيعة الحوار داخل المنزل، كلها تؤثر في بناء الشخصية.

كما تساهم الأسرة في نقل الهوية الثقافية والدينية من جيل إلى آخر. فالطفل لا يتعلم الانتماء من خلال المناهج الدراسية فقط، بل من خلال الممارسات اليومية داخل البيت، ومن خلال رؤية والديه وكيفية تعاملهما مع الآخرين.

ثالثاً: الوظيفة الاجتماعية

تقوم الأسرة بدور محوري في تحقيق التماسك الاجتماعي. فهي الحلقة التي تربط الفرد بالمجتمع، ومن خلالها يتعلم الإنسان قواعد السلوك الاجتماعي واحترام القوانين والأعراف.

كما تساهم الأسرة في الحد من الانحراف والجريمة، لأنّ الرقابة الأسرية والتربية السليمة تساعدان على بناء الضمير الأخلاقي لدى الأبناء. وتشير كثير من الدراسات الاجتماعية إلى وجود علاقة بين التفكك الأسري وارتفاع معدلات الجريمة وتعاطي المخدرات والعنف.

ومن جهة أخرى، تؤدي الأسرة دوراً اقتصادياً مهماً، إذ تشكل وحدة للتكافل والتعاون. ففي الأسرة يتعلم الأفراد قيمة العمل والادخار وتحمل المسؤولية المالية. كما تمثل الأسرة شبكة أمان اجتماعي تساعد أفرادها في أوقات الأزمات والمرض والبطالة.

رابعاً: الوظيفة القيمية والأخلاقية

تُعتبر الأسرة الحاضنة الأولى للقيم الأخلاقية فمن خلالها يتعلم الطفل الصدق، والأمانة، والاحترام، والتعاطف، وتحمل المسؤولية. وهذه القيم لا تُكتسب غالباً عبر التعليم النظري فقط، بل من خلال القدوة اليومية.

إنّ وجود والدين يتمتعان بالاتزان الأخلاقي والسلوك المسؤول ينعكس بشكل مباشر على الأبناء. ولذلك فإنّ الأزمة الأخلاقية في المجتمعات غالباً ما ترتبط بضعف التربية الأسرية أو غياب النماذج الإيجابية داخل البيت.

كما أنّ الأسرة الفطرية تعزز مفهوم التضحية

والتكافل، لأنّ العلاقات داخلها لا تقوم فقط على المنفعة، بل على الحب والالتزام والمسؤولية المشتركة.

خامساً: الوظيفة الحضارية

لا يمكن لأي حضارة أن تستمر من دون أسر مستقرة قادرة على تربية الأجيال. فالمجتمع الذي تنهار فيه الأسرة يفقد تدريجياً قدرته على نقل القيم والثقافة والهوية.

وقد أثبت التاريخ أنّ ازدهار الحضارات كان مرتبطاً غالباً بوجود أنظمة أسرية قوية، بينما ارتبط الانهيار الاجتماعي بانتشار التفكك والانحلال الأسري. ولذلك ينظر كثير من المفكرين إلى الأسرة باعتبارها خط الدفاع الأول عن استقرار المجتمعات واستمراريتها.

المحور الثالث:

الأسرة الفطرية وهوية الحضارية والثقافية

أولاً: الأسرة بوصفها حاملة للهوية

تشكّل الأسرة الوسيط الرئيس لنقل الهوية الثقافية من جيل إلى آخر. فاللغة، والعادات، والتقاليد، والقيم، والرموز الثقافية، تنتقل في الغالب داخل الإطار الأسري قبل أي مؤسسة أخرى.

ويتعلم الطفل داخل الأسرة معنى الانتماء إلى الوطن والمجتمع والدين والثقافة. ولذلك فإنّ ضعف الروابط الأسرية يؤدي غالباً إلى اضطراب الهوية وفقدان الشعور بالانتماء.

وفي المجتمعات العربية والإسلامية، لعبت الأسرة دوراً أساسياً في حفظ اللغة العربية والقيم الدينية والعادات الاجتماعية عبر القرون. ولم تكن المدرسة أو الدولة وحدهما مسؤولتين عن ذلك، بل كانت الأسرة هي المؤسسة الأعمق تأثيراً.

ثانياً: الأسرة والاستقرار الحضاري

إنّ المجتمعات التي تحافظ على تماسكها الأسري تكون غالباً أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحولات. فالأسرة تمنح الأفراد شعوراً بالأمان والانتماء، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، تظهر أهمية الأسرة بوصفها شبكة دعم نفسي ومادي. فالروابط العائلية تساعد الأفراد على الصمود، وتخفف من آثار التفكك الاجتماعي.

كما أنّ الأسرة تسهم في إنتاج رأس المال الاجتماعي، أي شبكة العلاقات القائمة على الثقة والتعاون. وهذا النوع من الرأسمال يُعد من أهم عوامل التنمية والاستقرار في المجتمعات الحديثة.

ثالثاً: أثر العولمة في البناء الأسري

أدّت العولمة والثورة الرقمية إلى تغييرات عميقة في بنية الأسرة ووظائفها. فقد تغيرت أنماط التواصل، وتزايدت النزعة الفردية، وأصبحت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي تؤثر بقوة في تشكيل القيم والسلوك.

وقد ساهمت هذه التحولات في إضعاف بعض الأدوار التقليدية للأسرة، إذ أصبح الأبناء يتلقون قدراً كبيراً من التنشئة من خارج البيت. كما أدى تسارع الحياة الاقتصادية إلى تراجع الوقت الذي تقضيه الأسر معاً.

ومع ذلك، لا تعني العولمة بالضرورة نهاية الأسرة، بل تفرض الحاجة إلى إعادة تطوير وظائفها وأساليبها بما يتناسب مع العصر. فالأسرة القادرة على الحوار والتكيّف والتواصل الفعال تستطيع أن تحافظ على استقرارها رغم التحديات.

رابعاً: الأسرة والهوية الدينية

تلعب الأسرة دوراً محورياً في بناء الوعي الديني والأخلاقي لدى الأبناء. فالطفل يكتسب في سنواته الأولى تصوّراته عن الخير والشر، وعن معنى الالتزام والعبادة، من خلال البيئة الأسرية.

وعندما تكون الأسرة متوازنة في طرحها الديني، فإنها تساعد الأبناء على بناء شخصية معتدلة قادرة على التعايش والانفتاح. أما غياب التربية الدينية السليمة، أو اعتماد أساليب متشددة أو متساهلة بشكل مفرط، فقد يؤدي إلى اضطرابات فكرية وسلوكية.

خامساً: الأسرة والتحولات الثقافية المعاصرة

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات ثقافية متسارعة تتعلق بمفهوم الزواج والأدوار الجندرية والعلاقات الأسرية. وقد أدّى ذلك إلى ظهور نقاشات حادة حول طبيعة الأسرة وحدودها.

ويرى بعض الباحثين أنّ الحفاظ على الأسرة الفطرية لا يعني رفض التطور أو حقوق الإنسان، بل يعني حماية الإطار الذي يضمن الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد. ولذلك فإنّ التحدي الحقيقي يتمثل في تحقيق التوازن بين التحديث والحفاظ على القيم الأساسية التي تقوم عليها الأسرة.

المحور الرابع:

التحديات المعاصرة التي تواجه الأسرة الفطرية

أولاً: التحديات الاقتصادية

تُعد الضغوط الاقتصادية من أبرز العوامل التي تؤثر في استقرار الأسرة. فارتفاع تكاليف المعيشة، والبطالة، وعدم الاستقرار الوظيفي، كلها عوامل تؤدي إلى توتر العلاقات الأسرية وزيادة معدلات النزاع.

كما أنّ انشغال الوالدين بالعمل لفترات طويلة يقلل من الوقت المخصص للتربية والتواصل العاطفي مع الأبناء. وهذا قد يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية وإلى شعور الأبناء بالعزلة أو الإهمال.

ثانياً: الثورة الرقمية وتأثير وسائل التواصل

أصبحت التكنولوجيا جزءاً أساسياً من الحياة اليومية، لكنها في الوقت نفسه فرضت تحديات جديدة على الأسرة. فالاستخدام المفرط للهواتف الذكية ومنصات التواصل أدى في كثير من الأحيان إلى تراجع الحوار المباشر داخل البيت.

كما تعرّض الأبناء لمحتويات غير مناسبة أو لأفكار متطرفة أو لعلاقات افتراضية غير آمنة، مما جعل الأسرة تواجه تحديات تربوية غير مسبوقة.

ومن جهة أخرى، أدّى العالم الرقمي إلى تغيّر مفهوم الخصوصية والعلاقات الإنسانية، وأصبح بعض الأفراد يفضّلون التواصل الافتراضي على العلاقات الواقعية، وهو ما يؤثر في طبيعة الروابط الأسرية.

ثالثاً: ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري

تشهد كثير من المجتمعات ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلاق، وهو ما ينعكس سلباً على الأطفال والاستقرار الاجتماعي. ويرتبط ذلك بعدة عوامل، منها الضغوط الاقتصادية، وضعف مهارات التواصل، والتوقعات غير الواقعية عن الزواج.

ولا يقتصر أثر الطلاق على الزوجين فقط، بل يمتد إلى الأبناء الذين قد يعانون من القلق وضعف التحصيل الدراسي واضطرابات السلوك.

كما يؤدي التفكك الأسري إلى تراجع الإحساس بالاستقرار والانتماء، وقد يدفع بعض الأبناء إلى البحث عن بدائل خارج الأسرة، أحياناً بطرق سلبية.

رابعاً: النزعة الفردية المعاصرة

أدّت الثقافة الاستهلاكية الحديثة إلى تعزيز النزعة الفردية والتركيز على تحقيق الذات بمعزل عن المسؤوليات الجماعية. وقد انعكس ذلك على مفهوم الزواج والأسرة، حيث أصبح بعض الأفراد ينظرون إلى العلاقات الأسرية بوصفها عبئاً يحدّ من الحرية الشخصية.

ورغم أهمية الحرية الفردية، فإنّ المبالغة في الفردانية قد تؤدي إلى ضعف الالتزام والمسؤولية، وإلى هشاشة العلاقات الإنسانية.

خامساً: ضعف التربية الأسرية

في ظل تسارع الحياة المعاصرة، أصبحت بعض الأسر تعاني من ضعف في مهارات التربية والتواصل. كما أنّ الاعتماد المفرط على الأجهزة الإلكترونية جعل بعض الأطفال يقضون وقتاً أطول مع الشاشات مقارنة بالحوار مع الوالدين.

ويؤدي غياب التربية المتوازنة إلى مشكلات عديدة، مثل ضعف الانضباط، وقلة التعاطف، وتراجع القدرة على تحمل المسؤولية.

ولذلك أصبحت الحاجة ملحّة إلى برامج توعية أسرية تساعد الوالدين على فهم احتياجات الأبناء النفسية والتربوية في العصر الحديث.

المحور الخامس:

سبل تعزيز الأسرة الفطرية في العصر الحديث

أولاً: تعزيز الوعي الأسري

يُعد نشر الوعي الأسري من أهم الوسائل لحماية الأسرة وتعزيز استقرارها. ويشمل ذلك توعية الشباب بأهمية الزواج المسؤول، وبمهارات التواصل، وإدارة الخلافات، وفهم الاحتياجات النفسية للطرف الآخر.

كما ينبغي إدراج الثقافة الأسرية ضمن المناهج التعليمية، بحيث يتعلم الشباب مبادئ التربية والعلاقات الإنسانية قبل الدخول في الحياة الزوجية.

ثانياً: دعم السياسات الاجتماعية للأسرة

تحتاج الأسرة إلى بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة تساعدها على أداء وظائفها. ولذلك ينبغي على الحكومات والمؤسسات توفير سياسات تدعم الاستقرار الأسري، مثل تسهيل السكن، وتوفير فرص العمل، وإجازات الأمومة والأبوة، وخدمات الإرشاد الأسري.

كما أنّ توفير مراكز متخصصة للاستشارات الأسرية يسهم في الحد من النزاعات الزوجية وتقليل معدلات الطلاق.

ثالثاً: تطوير التربية الرقمية

لا يمكن فصل الأسرة اليوم عن العالم الرقمي، ولذلك فإنّ الحل لا يكمن في رفض التكنولوجيا، بل في استخدامها بشكل متوازن. وينبغي على الأسرة أن تعلّم الأبناء مهارات الاستخدام الآمن للإنترنت، وأن تعزز الحوار المفتوح حول المخاطر الرقمية.

كما أنّ مشاركة الوالدين للأبناء في بعض الأنشطة الرقمية قد تساعد على تقوية العلاقة الأسرية بدلاً من تحويل التكنولوجيا إلى عامل عزلة.

رابعاً: تعزيز ثقافة الحوار داخل الأسرة

يُعد الحوار من أهم عناصر الأسرة الناجحة. فالأسر التي تعتمد على التواصل المفتوح والاحترام المتبادل تكون أكثر قدرة على حل المشكلات ومواجهة الضغوط.

ويحتاج الوالدان إلى تنمية مهارات الاستماع والتفهم، وعدم الاكتفاء بأسلوب الأوامر والعقوبات. كما ينبغي تشجيع الأبناء على التعبير عن مشاعرهم وآرائهم في بيئة آمنة.

خامساً: التوازن بين الأصالة والمعاصرة

إنّ الحفاظ على الأسرة الفطرية لا يعني الجمود أو رفض التطور، بل يتطلب القدرة على التوفيق بين القيم الأساسية ومتطلبات العصر. فالمجتمعات الحديثة بحاجة إلى أسر قادرة على الجمع بين الاستقرار والانفتاح، وبين الالتزام بالقيم والاستفادة من منجزات الحداثة.

ويتحقق هذا التوازن عندما تُبنى الأسرة على الاحترام المتبادل، والتعاون، والوعي، والمرونة، بعيداً عن التسلط أو التفكك.

خاتمة

تُظهر الدراسة أنّ الأسرة الفطرية ليست مجرد بناء اجتماعي تقليدي، بل مؤسسة إنسانية عميقة الجذور ترتبط بالفطرة النفسية والبيولوجية والاجتماعية للإنسان. فهي البيئة الأولى للتنشئة، والحاضنة الأساسية للقيم، والركيزة التي يقوم عليها الاستقرار النفسي والاجتماعي والحضاري.

وقد بيّنت المحاور الخمسة أنّ الأسرة تؤدي وظائف متعدّدة تشمل الرعاية النفسية، والتربية، ونقل الهوية الثقافية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما أوضحت أنّ التحديات المعاصرة، مثل العولمة، والثورة الرقمية، والضغوط الاقتصادية، والنزعة الفردية، تفرض على الأسرة ضرورة التكيّف والتطوير دون التفريط بأسسها الجوهرية.

إنّ مستقبل المجتمعات يرتبط إلى حدّ بعيد بقدرتها على حماية الأسرة وتعزيز استقرارها. فالمجتمع الذي يمتلك أسرًا قوية يمتلك قدرة أكبر على إنتاج أجيال متوازنة نفسياً وأخلاقياً وفكرياً. ولذلك فإنّ دعم الأسرة ليس قضية خاصة بالأفراد فقط، بل هو مشروع حضاري وثقافي وإنساني شامل.

وفي النهاية، تبقى الأسرة الفطرية إطاراً مركزياً لتحقيق التوازن بين حاجات الفرد ومتطلبات المجتمع، وبين الحرية والمسؤولية، وبين الأصالة والتطور. ومن هنا فإنّ الحفاظ عليها وتطويرها يُعدّ من أهم التحديات التي تواجه الإنسان المعاصر في سعيه لبناء مجتمع أكثر استقراراً وإنسانية..

بقلم: الدكتورة فريبا علاسوند/ عضو الهيئة العلمية في معهد أبحاث المرأة والأسرة

الأسرة قد خضمّ التقابل الحضاري؛

أنصار الأسرة الدينيون في العالم في مواجهة الحضارة الفردانية

على الرغم من أنّ التقابل الحضاري قد دُرس من زوايا متعددة، فإنّ موضوع الأسرة يُعدّ جزءاً أساسياً من هذا الحقل المعرفي، وقد أفضى إلى منجزات نظرية وعملية كثيرة. إنّ دراسة الأبعاد والآثار الكلية المتعلقة بالأسرة تُظهر أنّ التحولات الكبرى، ولا سيما منذ القرن العشرين حتى اليوم، قد تمحورت حول الأسرة؛ إذ إنّ الفردانية أو الأُسَرِيّة تُعدّان من أهمّ مرتكزات اليسار واليمين، وقد شكّلتا محور التحولات العالمية، حيث سعى كلّ منهما إلى بناء هياكله الخاصة وإبراز معالم هذا التقابل. ويهدف هذا المقال إلى بيان المقاربة الحضارية لهذا المحور.

وفي هذا البحث، قمنا ـ إلى جانب الإشارة إلى المفاهيم الحساسة والقضايا الأساسية، ومنها: الفردانية، والأُسَرِيّة، والتعددية الجنسية ـ بتوضيح طبيعة المواجهة الذكية الرامية إلى حماية الأسرة على المستوى العالمي. وقد تمثلت أهم النتائج فيما يلي: وجود مواجهة ذكية لحماية الأسرة على نطاق عالمي، وضرورة أن يحمي المسلمون الأسرة بمنظور حضاري وبنائي، وضرورة اعتماد العملانية في حماية الأسرة بين المسلمين داخل الثقافات الفرعية المختلفة. وخلصت الدراسة إلى أنّ الحضارة الأُسَرِيّة حضارة واعية بالنوع الاجتماعي ومتدينة، وتمتلك استعداداً كاملاً لتشكيل تحالف ديني واسع. ويمكن لهذا التحالف أن يتكوّن على المستوى العالمي بين أتباع الديانات الإبراهيمية، وعلى مستوى الدول الإسلامية بين الحكومات الإسلامية والدول ذات الأغلبية المسلمة، وعلى مستوى الثقافات الفرعية بين المسلمين أنفسهم.

المقدمة:

لقد كانت الأسرة، عبر التاريخ، من أهمّ القضايا التي شغلت الإنسان، وقد حظيت بمكانة بارزة في تعاليم الأديان الإلهية، ولا سيما في كلمات سماحة آية الله السيد علي الخامنئي، حيث أكّد في مناسبات عديدة على مركزية الأسرة. ومن جهة أخرى، اعتبر الاستعمار الغربي المرأة والأسرة مجالاً مناسباً للتغلغل والمواجهة ضمن مختلف مشاريعه.

إنّ استخدام مفهومي «الشرق» و«الغرب» لا يُراد به المعنى الجغرافي فحسب، بل يهدف إلى تجاوز الحدود المكانية للوصول إلى فهم أدقّ للجبهات الثقافية المتقاربة، وهو ما يشكّل ركناً مهماً في فكر السيد الخامنئي لمواجهة الثقافة الغازية. وتُعدّ «المقاومة»، وهي الكلمة المفتاحية في هذا الفكر، سلسلةً من السلوكيات والبنى العابرة للحدود التي تعزّز القوة الإسلامية والدينية. واليوم أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنّ الأسرة، بمعناها الإيديولوجي، أي بوصفها بنية محددة، قائمة على التغاير الجنسي، ومؤطرة شرعياً وقانونياً، تمثّل النواة الصلبة للحضارة.

الفردانية الحضارية:

تُعدّ الأسرة مؤسسة قائمة على الفطرة، وقد عززتها الأديان الإلهية والقوانين البشرية المتأثرة بها، ولذلك احتفظت عبر التاريخ بقيم مشتركة وثابتة. وتتمثل النواة الصلبة لهذه القيم في: التغاير الجنسي، والعلاقة

الجنسية الحصرية، والاستمرارية، والرعاية، والتعاطف، والتعاون بين الأفراد.

وعلى الرغم من هذا الإرث المتين، فإنّ أكثر التأثيرات التدميرية التي تعرّضت لها الأسرة جاءت من الليبرالية الفردانية المتطرفة، مدعومة بأدوات فاعلة في السياسة والتعليم والإعلام. وربما كان مصطلح «الفردانية المفرطة» أكثر تعبيراً عن هذا الواقع. ومن ثمّ، فإنّ السبيل الوحيد لمواجهة هذه الفردانية المفرطة وقيمها يتمثل في تعزيز الأسرة الطبيعية والقيم الدينية المرتبطة بها في مختلف أنحاء العالم.

الأُسَرِيّة الحضارية:

نشهد اليوم نظاماً جديداً يتمحور حول الأسرة، يقابله طرفان: الغرب المفهومي والشرق المفهومي. والمقصود بالأسرة الإلهية هو الأسرة كما تصوّرها الكتب المقدسة، والتي حافظت على ذاتها بالاستناد إلى ديمومة مفاهيم الوحي والجذور الفطرية للأسرة.

وقد وسّع أنصار الأسرة الطبيعية نطاق مواجهتهم دفاعاً عنها، وأصبحوا أكثر تنظيماً في تحركاتهم. كما أنّ وسائل الإعلام الغربية الأكثر تحرراً، مثل شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، بدأت تتحرر من احتكار التيارات اليسارية السياسية، وأصبحت منافساً قوياً للسينما الهوليوودية من خلال إنتاج محتوى يدافع عن الأسرة.

التعددية الجنسية ومواجهتها:

من بين القضايا التي تتعارض بصورة مباشرة مع التصور الإلهي للأسرة، والتي حظيت خلال العقدين الأخيرين بدعم المؤسسات الوطنية والدولية، مختلف أشكال المثلية الجنسية. ونتيجة لذلك، ظهرت مجموعات عديدة حول العالم تُعارض التعددية الجنسية وتدافع عن الأسرة التقليدية القائمة على وجود جنسين: الذكر والأنثى.

ومن أبرز هذه المجموعات: المسيحيون المحافظون المدافعون عن الأسرة، والأحزاب السياسية المحافظة، والمسلمون، واليهود. ومن الجدير بالذكر أنّ اتفاق هذه الجماعات حول قضية الأسرة لا يمنع وجود اختلافات، بل وحتى خلافات صريحة فيما بينها في قضايا أخرى.

النتائج: وجود مواجهة ذكية لحماية الأسرة على المستوى العالمي

المقصود بالحركة الذكية هو، أولاً، اكتساب الوعي الجندري. والمقصود بذلك إدراك التحولات التي أحدثتها قضايا الجنس والجندر، ومنها: التشكيك في الجنس الطبيعي، والتشكيك في مفهوم الأسرة من حيث تعريفها وبنيتها، والتشكيك في الدين نفسه.

وفي المرحلة الثانية، يتمثل الأمر في بناء التحالفات الوطنية والدولية من خلال عقد المؤتمرات والندوات ذات الأمانات العامة الدائمة. ومن أمثلة هذه الهيئات: المنظمة العالمية للأسرة، واللجنة الدولية للعلاقات الأسرية والزوجية، ومعهد دراسات الأسرة، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، واتحاد منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي، والمركز الدولي لاستراتيجيات التعليم والأسرة.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في سعي التيارات الأُسَرِيّة، من خلال إعلان مواقفها الصريحة ضد المثلية الجنسية، إلى الوصول إلى السلطة السياسية، وهو ما يُعدّ دليلاً آخر على تحقق هذه المقاومة الذكية.

ضرورة حماية المسلمين للأسرة بمنظور حضاري:

إنّ إعادة قراءة مفهوم الأسرة وقيمها الأساسية بمنظور حضاري وبنائي تُعدّ من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المسلمين. وقد قال سماحة

آية الله الخامنئي:

«كلّ بلد تكون فيه الأسرة متماسكة، فإنّ كثيراً من مشكلاته، ولا سيما الأخلاقية والمعنوية منها، تُحلّ ببركة الأسرة السليمة والمتماسكة، أو لا تنشأ من الأصل».

وللأسف، فإنّ المجتمعات الإسلامية استقبلت مظاهر الحضارة الغربية بانفتاح واسع. ويتميّز موضوع الأسرة، لارتباطه المباشر بحزم أخلاقية وفقهية وعقدية متعددة، بقدرة كبيرة على أن يكون محوراً للدراسات والمشاريع الحضارية. كما أنّ الأسرة، والمرأة، والعفة، تُعدّ من القضايا القليلة التي يمكن للدول الإسلامية ـ رغم اختلافاتها المذهبية والثقافية ـ أن تتوصل فيها إلى نوع من التقارب، وأن تنطلق منها نحو إصلاحات حضارية بنّاءة.

العملانية في حماية الأسرة بين المسلمين داخل الثقافات الفرعية:

ينبغي للتيار المدافع عن الأسرة في العالم أن يكون واعياً بجميع أبعاد هذا التقابل. فالضغوط المتزايدة لنشر القيم القائمة على التسامح مع مجتمع الميم بين الأطفال، عبر القوانين والأنظمة، وتجاهل موافقة الوالدين في قضايا التربية الجنسية، وحرمانهم من حق الاعتراض، كلها عوامل تؤثر في مختلف البلدان.

ومن هنا، تسعى التيارات الدينية، ولا سيما الإسلامية، إلى إصدار بيانات متعددة لمساعدة الآباء والأمهات على تثبيت حقهم في التمسك بآرائهم الدينية من دون خوف من العقوبات القانونية.

الخاتمة:

إنّ الأسرة ما تزال حيّة وذات أهمية محورية. وتولي المؤسسات الدينية اهتماماً بالغاً بالأسرة، كما أنّ حضور أتباع الديانات الإبراهيمية في المؤتمرات الأسرية يُعدّ لافتاً للنظر. وعندما يلتقي هؤلاء بعيداً عن الخلافات السياسية، يكتشفون أنّهم يتشاركون الرؤية نفسها تجاه قضايا الأسرة الأساسية، مثل فطرية البنى الأسرية، والأدوار الجندرية، وتربية الأبناء.

وفي ظلّ القوة السياسية والإعلامية للتيارات المناهضة للأسرة، اتجه أنصار الأسرة إلى الدفاع عنها من خلال رؤية حضارية تكاملية قائمة على القيم الدينية. ويبدو أنّ الوقت الراهن هو الأنسب لتحقيق تقارب عالمي حول الأسرة، واتخاذ إجراءات واسعة تحت عناوين أصبحت شبه عالمية، مثل معارضة المثلية الجنسية، والإجهاض، والإباحية الجنسية.

وعلى الرغم من الضغوط الإعلامية الهائلة، فإنّ الدراسات البحثية تُظهر أنّ هذا التيار يتمتع بوعي جندري، وميول أُسَرِيّة، وتديّن واضح، وهو مستعد تماماً لتشكيل تحالف ديني واسع. ويمكن لهذا التحالف أن يتشكل عالمياً بين أتباع الديانات الإبراهيمية، وعلى مستوى الدول الإسلامية بين الحكومات الإسلامية والدول ذات الأغلبية المسلمة، وعلى مستوى الثقافات الفرعية بين المسلمين أنفسهم

الصحة النفسية للأطفال في الأسر الفطرية

بقلم: محسن عزيزي أبرقوئي/عضو الهيئة العلمية بجامعة قم

إنّ موضوع البحث الحاضر يتمحور حول الصحة النفسية للأطفال في الأسر الفطرية (أي الأسر المتكوّنة من رجل وامرأة ارتبطا بعقد زواج رسمي) مقارنةً ببعض أشكال الحياة المشتركة الأخرى التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في بعض البلدان الغربية. غير أنّني أودّ أن أقدّم بعض الإيضاحات المختصرة الإضافية من أجل توسيع إطار النقاش بصورة أعمق.

وعلى الرغم من أنّ الأسرة الفطرية ما تزال محافظةً على حضورها القوي ووظيفتها الفاعلة، بل وتعزّز دورها في معظم دول العالم، فإنّ الأسرة في بعض البلدان قد تعرّضت لتحولات وتغيّرات واسعة. فقد أسهم تراجع معدلات الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، وظهور ظاهرة المساكنة دون زواج، وازدياد عدد الأمهات العازبات، وأخيراً الاعتراف القانوني بالمثلية الجنسية في كثير من الدول الغربية، في إضعاف مؤسسة الأسرة، وبالتالي حرمان المجتمعات الغربية من الوظائف الفريدة التي تؤديها الأسرة (سميعي، ٢٠١٦: ٨٨). ووفقاً لتقرير صادر عن مركز بيو للأبحاث عام ٢٠٢٣، شهدت الأسرة الأمريكية تحولات كبيرة خلال العقود الأخيرة؛ ففي عام ١٩٧٠ كان ٦٧٪ من الأمريكيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٩ عاماً يعيشون مع أزواجهم وأطفالهم دون سن الثامنة عشرة، إلا أنّ هذه النسبة انخفضت خلال خمسة عقود إلى ٣٧٪ فقط.

ومن الطبيعي أن يكون البحث في مقارنة الصحة النفسية للأطفال داخل الأسر الفطرية مع غيرها من أشكال الحياة المشتركة مرتبطاً بصورة أكبر بالمجتمعات الغربية، نظراً إلى السياسات الخاطئة التي جعلت هذه المجتمعات أكثر عرضة لهذه المشكلات. وقد أصدرت الكلية الأمريكية لأطباء الأطفال عام ٢٠١٤ تقريراً استند إلى مجموعة واسعة من الدراسات الدولية، تضمّن عدداً من المقارنات الإحصائية، من أبرزها ما يأتي:

آثار بنية الأسرة في الطفولة على النساء:

العلاقات الجنسية والزواج

بنية الأسرة في الطفولة	عاشت مع كلا الوالدين حتى مغادرة المنزل	عاشت مع أحد الوالدين بعد الانفصال	عاشت مع زوج أم/ زوجة أب	عاشت مع والد غير متزوج
عذراء عند الزواج	15%	8%	6%	6%
علاقة جنسية قبل سن 15	6%	12%	15%	18%
الإنجاب قبل الزواج	12%	21%	19%	42%
تزوجت لاحقاً	67%	53%	58%	41%
الطلاق بعد الزواج	32%	36%	41%	44%
التعرّض للاعتداء الجنسي	17%	20%	27%	27%

معدلات الأذى وسوء معاملة الأطفال بحسب بنية الأسرة

النسب المئوية للأطفال الذين تعرضوا للأذى الجسدي أو الجنسي أو الإهمال أو أي من هذه الأنواع خلال السنة الماضية

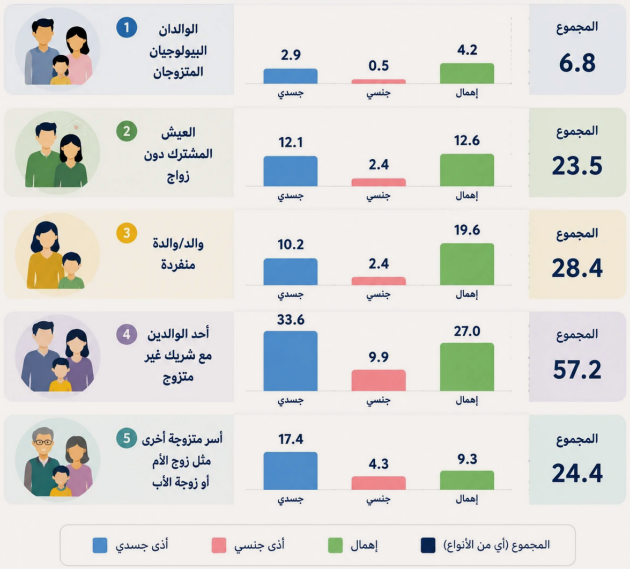

تعاطي الكحول بين المتزوجين ومن يعيشون دون زواج

(بعد 5–10 سنوات)

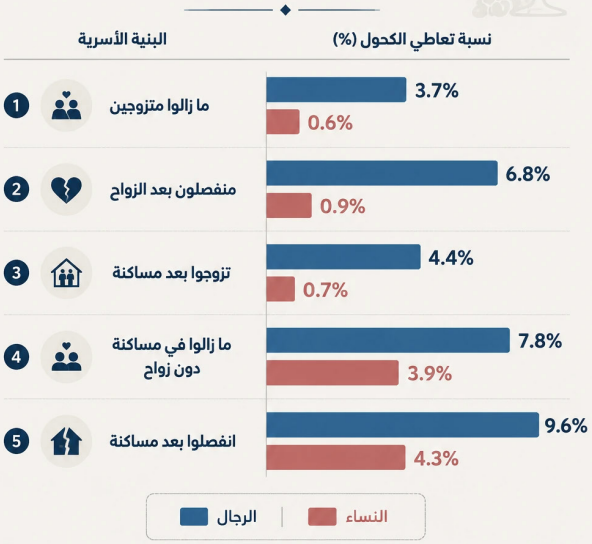

يرتبط تعاطي الكحول بارتفاع معدلات إساءة معاملة الأطفال، مما ينعكس سلباً على الصحة النفسية والاستقرار الأسري.

وهذه النتائج لا تمثل سوى جزء يسير من الآثار المرتبطة بأشكال البنى الأسرية المشتركة المختلفة.

وقد خلصت الكلية الأمريكية لأطباء الأطفال إلى أنّه: «خلافاً للتصور الشائع لدى كثير من المراهقين والشباب، الذين يرون في المساكنة دون زواج بديلاً عن الزواج أو خطوة تمهيدية نحو زواج أكثر استقراراً، تُظهر الدراسات أنّ علاقات المساكنة أكثر عرضة للانفصال من الزواج، وأنّ الزيجات التي سبقتها مساكنة تنتهي إلى الطلاق بنسبة أعلى من الزيجات التي لم تسبقها مساكنة. كما ترتفع في هذه العلاقات احتمالات الخيانة الجنسية والعنف الأسري...».

وأضاف التقرير أنّ الأطفال الناتجين عن هذه العلاقات يواجهون مخاطر عديدة، من أبرزها: تفكك الأسرة، وجود زوج أم أو زوجة أب، الإهمال الصحي والغذائي، ضعف التحصيل الدراسي، ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، زيادة احتمالات تعاطي المخدرات والكحول والتدخين، زيادة خطر الاعتداء الجسدي والجنسي، انتشار الأمراض النفسية، ومحاولات الانتحار، إضافة إلى انتقال هذه الآثار السلبية إلى الأجيال اللاحقة.

ومن الواضح أنّ المساكنة لا تمتلك الوظائف الجوهرية التي يتميز بها الزواج. فالرجل والمرأة اللذان يعيشان في إطار المساكنة لا ينالان مزايا الزواج فيما يتعلق بالوفاء الجنسي، والصحة الجسدية والنفسية، والاستقرار الاقتصادي، بل إنّ أوضاعهما أقرب إلى حياة العزوبة منها إلى الحياة الزوجية (سميعي، ٢٠١٦: ٥٨). وقد خلصت باتريشيا مورغان في كتابها Marriage-Lite: The Rise of Cohabitation and its Consequences إلى أنّ الزواج «أكثر بكثير من مجرد ورقة رسمية».

أما العلاقات المثلية، فهي ـ بحسب هذا الطرح ـ بعيدة عن البنية الطبيعية للأسرة إلى درجة تجعلها غير جديرة بالمقارنة. وللاطلاع على الآثار السلبية الخطيرة لهذه العلاقات على الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية والروحية، يمكن الرجوع إلى كتاب غاردنر الحرب ضد الأسرة، وكذلك إلى كتاب سبريغ (٢٠٠٤).

وعلى الرغم من كل هذه النتائج، يبقى سؤال جوهري مطروحاً: لماذا تستهدف بعض التيارات الأسرة الفطرية؟ إنّ الجهات التي تستفيد من إضعاف مكانة الأسرة قد تعمل أحياناً على تشتيت الانتباه عن أصل القضية عبر توجيه البحوث نحو قضايا هامشية، وهو أمر يستحق التأمل العميق.

وإذا أردنا تلخيص أبرز الإيديولوجيات التي تُتهم بالتسبب في تفكك الأسرة في الغرب، فيمكن الإشارة إلى ثلاثة تيارات رئيسة:

١ الرأسمالية: التي ضحّت بكل شيء في سبيل الربح، وأطلقت العنان لرأس المال بلا ضوابط، فحوّلت الإنسان إلى كائن استهلاكي، وجرّدت الحب من قدسيته، وحوّلت العلاقات الجنسية إلى سلعة، مما أفضى إلى ظواهر مثل التشييء الجنسي للمرأة، والسياحة الجنسية، والبغاء، وإبعاد النساء عن مسؤولياتهن الأسرية عبر الزجّ المفرط بهن في سوق العمل.

٢ النسوية المتطرفة: التي، بحجة الدفاع عن حقوق المرأة، أضعفت الأدوار والعلاقات الأسرية، ودَفعت بعض النساء إلى العزوف عن الزواج والإنجاب تحت شعارات «المساواة الجندرية»، الأمر الذي أدّى إلى أشكال متعددة من الاستغلال العملي والجنسي والاجتماعي.

٣ الفردانية المتطرفة: وهي ثمرة النيوليبرالية، التي حوّلت الإنسان المعاصر إلى فرد معزول فاقد للسند الحقيقي، وإن بدا ظاهرياً حراً (انظر: سميعي، ٢٠١٦).

إنّ السياسات التي تؤدي إلى تفكيك الأسرة، وتفسح المجال لظهور شبكات منحرفة وفاسدة، تشبه التوحش أكثر مما تشبه الحضارة. ومن هنا، فإنّ الوقوف إلى جانب غالبية شعوب العالم في الدفاع عن الأسرة الفطرية يُعدّ ضرورة إنسانية وأخلاقية.

وقد نقل غاردنر عن إدموند بيرك قوله الشهير:

«إنّ انتصار الشر لا يحتاج إلا إلى أن يقف الأخيار مكتوفي الأيدي».

ولا شك أنّ كثيراً من الأسر الغربية الأصيلة والشعوب الواعية في تلك المجتمعات، بعدما لمست بنفسها آثار انهيار الأسرة، تسعى هي الأخرى إلى إحياء الأسرة الفطرية واستعادة طهارة المؤسسة الأسرية ومكانتها.

وفي مبادرة لافتة داخل منظمة الأمم المتحدة، طرح رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشهيد السيد إبراهيم رئيسي فكرة «الحركة العالمية للالتزام بالأسرة»، باعتبارها دعوة عالمية للدفاع عن كيان الأسرة.

وهذا ـ في الحقيقة ـ يمثل عودة إلى حقوق الإنسان، بل إلى ما هو أسمى منها: «حقوق الإنسانية». وإلا فإنّ بعض المواثيق الدولية التي صاغتها فئات محددة تحت عنوان «حقوق الإنسان» قد تقود الإنسانية نفسها إلى انحدار لا نهاية له، بحيث تُضحّى «الإنسانية» باسم تلك الحقوق.

وأختم هذا الحديث بقول الله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١)

أي: ومن دلائل قدرته أن خلق لكم من جنسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة، إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكرون.

المصادر:

- القرآن الكريم.
- سميعي، محمد. (٢٠١٦). الأسرة في الأزمة. طهران: منشورات اطلاعات.
- غاردنر، ويليام. (٢٠١٧). الحرب ضد الأسرة (ترجمة وتلخيص معصومة محمدي). قم: مكتب الدراسات والبحوث النسوية.
- Peter Sprigg, Outrage: How Gay Activists and Liberal Judges Are Trashing Democracy to Redefine Marriage,2004.

الصحة النفسية في العائلة الفطرية

بقلم: لبني سلمان ـ تونس/ باحثة اجتماعية

مقدمة:

تُعدّ الصحة النفسية من أهمّ الأسس التي يقوم عليها استقرار الإنسان وتوازنه النفسي والاجتماعي، إذ لا تقتصر أهميتها على الفرد وحده، بل تمتدّ لتشمل الأسرة والمجتمع والدولة. وقد شهد العالم المعاصر تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية متسارعة أثّرت بصورة مباشرة في بنية الأسرة وفي طبيعة العلاقات الإنسانية داخلها، الأمر الذي جعل موضوع الصحة النفسية داخل العوائل من أكثر الموضوعات حضورًا في الدراسات النفسية والاجتماعية الحديثة.

وفي المجتمعات العربية على وجه الخصوص، تتزايد الحاجة إلى دراسة مفهوم الصحة النفسية داخل العائلة الفطرية، بوصفها البيئة الأولى التي تتشكل فيها شخصية الإنسان وقيمه واتجاهاته السلوكية والانفعالية. فالعائلة ليست مجرد إطار اجتماعي يجمع الأفراد تحت سقف واحد، بل هي مؤسسة نفسية وتربوية وثقافية تؤدي دورًا جوهريًا في بناء التوازن النفسي للأبناء والوالدين معًا.

ويقصد بالعوائل الفطرية تلك الأسر التي تقوم على العلاقات الطبيعية السليمة القائمة على المودة والرحمة والاحتواء والتكامل النفسي والاجتماعي. وتمثل هذه العوائل البيئة الأكثر قدرة على توفير الشعور بالأمان والانتماء، كما تسهم في تنمية الثقة بالنفس وبناء الشخصية المتوازنة. ومن هنا فإنّ الصحة النفسية داخل الأسرة تُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الإنسانية.

إنّ الحديث عن الصحة النفسية في العوائل الفطرية يقتضي تناول مجموعة من الأبعاد المتداخلة، مثل أساليب التنشئة والتواصل الأسري والاستقرار الاقتصادي وتأثير التكنولوجيا الحديثة والعوامل الثقافية والاجتماعية. كما يتطلب البحث في الوسائل التي تساعد على تعزيز التوازن النفسي داخل الأسرة ومواجهة التحديات المعاصرة.

وتهدف هذه المقالة إلى دراسة الصحة النفسية في العوائل الفطرية من منظور أكاديمي معاصر، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة؛ يتناول المحور الأول مفهوم الصحة النفسية والعائلة الفطرية وأسس العلاقة بينهما، بينما يناقش المحور الثاني العوامل المؤثرة في الصحة النفسية داخل الأسرة، في حين يركز المحور الثالث على سبل تعزيز الصحة النفسية والتوازن الأسري في ظل التحديات المعاصرة.

المحور الأول <<<<<<<<<

مفهوم الصحة النفسية والعائلة الفطرية وأسس العلاقة بينهما

تمهيد المحور:

يمثل هذا المحور الإطار النظري الذي تنطلق منه دراسة الصحة النفسية داخل العوائل الفطرية، إذ يتناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصحة النفسية وطبيعة الأسرة الفطرية، إضافة إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين البناء الأسري والتوازن النفسي للأفراد.

أولاً: مفهوم الصحة النفسية

تُعرّف الصحة النفسية بأنها حالة من التوازن العقلي والانفعالي والاجتماعي، تمكّن الفرد من التكيّف مع ذاته ومع الآخرين، وتساعده على مواجهة ضغوط الحياة بصورة إيجابية. ولا يقتصر مفهوم الصحة النفسية على غياب المرض النفسي فحسب، بل يشمل أيضًا الشعور بالرضا وتحقيق الذات والقدرة على بناء علاقات إنسانية مستقرة.

وقد تطور مفهوم الصحة النفسية في العصر الحديث ليصبح مفهومًا شموليًا يتجاوز النظرة الطبية التقليدية، إذ أصبح مرتبطًا بجودة الحياة الإنسانية، وبمدى قدرة الفرد على إدارة انفعالاته والتعامل مع الأزمات بطريقة متوازنة. فالإنسان السليم نفسيًا هو الذي يمتلك القدرة على ضبط مشاعره والتعبير عنها بصورة صحية، ويستطيع التفاعل الإيجابي مع مجتمعه دون اضطراب أو انعزال.

وفي البيئة الأسرية تتجلى الصحة النفسية من خلال طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة، ومستوى الحوار والتفاهم، ودرجة الإحساس بالأمان والدعم العاطفي. فالطفل الذي ينشأ في بيئة يسودها الحب والاحترام يكون أكثر قدرة على بناء شخصية مستقرة، بينما يؤدي العنف أو الإهمال أو التفكك العاطفي إلى اضطرابات نفسية قد تستمر إلى مراحل متقدمة من العمر.

ثانياً: مفهوم العائلة الفطرية

تشير العائلة الفطرية إلى الأسرة التي تقوم على العلاقات الطبيعية والإنسانية الأصيلة، والتي تستند إلى التوازن بين الحاجات النفسية والاجتماعية والروحية لأفرادها. وهي ليست مجرد رابطة بيولوجية، بل منظومة متكاملة تقوم على التعاون والمسؤولية والتكافل العاطفي.

وتتميز العائلة الفطرية بوجود علاقات قائمة على الثقة والاحترام والتفاهم، حيث يشعر كل فرد بأنه مقبول ومحبوب ومحل تقدير. كما تقوم هذه الأسرة على التوازن بين الحرية والانضباط، وبين الحقوق والواجبات، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على الصحة النفسية للأفراد.

وتكتسب العائلة الفطرية أهميتها من كونها البيئة الأولى التي يتعلم فيها الإنسان اللغة والقيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية. ففيها تتشكل صورة الذات، ويتكون الإحساس بالهوية والانتماء، كما يتعلم الفرد كيفية التعامل مع الآخرين وإدارة انفعالاته.

ثالثاً: العلاقة بين الصحة النفسية والعائلة الفطرية

تقوم العلاقة بين الصحة النفسية والعائلة الفطرية على التأثير المتبادل؛ فكلما كانت الأسرة مستقرة ومتوازنة انعكس ذلك إيجابًا على أفرادها، وكلما تمتع الأفراد بصحة نفسية جيدة ازدادت قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها واستقرارها.

وتشير الدراسات النفسية إلى أنّ السنوات الأولى من حياة الإنسان تُعدّ مرحلة حاسمة في تكوين الشخصية، حيث تتشكل خلالها أنماط التعلق العاطفي والشعور بالأمان والثقة بالنفس. فإذا نشأ الطفل في بيئة أسرية مستقرة وداعمة، فإنه يكتسب شعورًا بالثقة والاستقرار، أما إذا نشأ في بيئة يسودها التوتر أو الخوف أو الإهمال، فإنه يكون أكثر عرضة للقلق والاكتئاب والاضطرابات السلوكية.

كما تؤثر العلاقة الزوجية بصورة مباشرة في المناخ النفسي للأسرة؛ فالعلاقة القائمة على الحوار والاحترام تسهم في بناء بيئة مستقرة، بينما تؤدي الصراعات المستمرة والعنف اللفظي أو الجسدي إلى خلق بيئة نفسية مضطربة تؤثر في الأبناء بصورة عميقة.

ومن الجوانب المهمة أيضًا أنّ العائلة الفطرية تسهم في بناء المناعة النفسية لدى أفرادها، أي القدرة على مواجهة الضغوط والأزمات دون انهيار نفسي. فالدعم العائلي يمنح الإنسان الشعور بالانتماء والاحتواء، ويُعدّ من أهم العوامل الوقائية ضد الاضطرابات النفسية

رابعاً: الوظائف النفسية والاجتماعية للأسرة

تؤدي الأسرة مجموعة من الوظائف الأساسية المرتبطة بالصحة النفسية، ومن أبرزها:

١ الوظيفة العاطفية

تتمثل في توفير الحب والحنان والدعم النفسي للأفراد، وهي من أهم الوظائف التي تساعد على بناء التوازن النفسي. فالإنسان يحتاج بطبيعته إلى الشعور بأنه محبوب ومقبول داخل أسرته.

٢ الوظيفة التربوية

تسهم الأسرة في تعليم الأبناء القيم والسلوكيات والمهارات الاجتماعية، كما تساعدهم على ضبط الانفعالات والتعامل مع الآخرين بصورة سليمة.

٣ الوظيفة الاجتماعية

تُعدّ الأسرة الوسيط الأول بين الفرد والمجتمع، حيث يتعلم من خلالها قواعد التواصل والتعاون والاحترام والمسؤولية.

٤ الوظيفة الوقائية

تساعد الأسرة المتماسكة على حماية أفرادها من الانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية، عبر توفير بيئة مستقرة وآمنة. ومن هنا يمكن القول إنّ الأسرة ليست مجرد إطار اجتماعي، بل هي مؤسسة نفسية وتربوية تؤدي دورًا جوهريًا في تشكيل شخصية الإنسان وصحته النفسية.

خامساً: أثر البيئة الأسرية في تكوين الشخصية

تلعب البيئة الأسرية دورًا أساسيًا في تكوين شخصية الإنسان منذ الطفولة المبكرة، إذ يتعلم الفرد من خلالها أنماط التفكير والسلوك والتفاعل الاجتماعي. فالأسرة التي يسودها الاستقرار العاطفي تساعد أبناءها على اكتساب الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار.

أما الأسرة المضطربة التي تكثر فيها النزاعات والعنف، فإنها تؤدي غالبًا إلى تكوين شخصيات قلقة أو عدوانية أو منطوية. كما أن غياب التقدير العاطفي داخل المنزل قد يولد لدى الأبناء شعورًا بالنقص أو ضعف الانتماء.

وتؤكد الدراسات الحديثة أنّ الإنسان يحمل آثار تجاربه الأسرية معه حتى في مراحل الرشد، مما يوضح عمق تأثير العائلة في بناء الصحة النفسية.

سادساً: الصحة النفسية بين البعد الفردي والجماعي

لا يمكن النظر إلى الصحة النفسية بوصفها قضية فردية فقط، لأنّ الإنسان يتأثر بصورة مستمرة بالعلاقات الاجتماعية المحيطة به، وفي مقدمتها الأسرة. فالفرد السليم نفسيًا يسهم في بناء أسرة مستقرة، كما أنّ الأسرة المستقرة تساعد على إنتاج أفراد أكثر توازنًا.

ومن هنا تظهر العلاقة التكاملية بين الفرد والأسرة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بصورة دائمة. ولذلك فإنّ أي خلل نفسي داخل الأسرة قد يمتد تأثيره إلى المجتمع بأكمله، عبر زيادة معدلات العنف أو التفكك أو الاضطرابات الاجتماعية.

المحور الثاني: <<<<<<<<<
العوامل المؤثرة في الصحة النفسية داخل العوائل الفطرية

تمهيد المحور

تتأثر الصحة النفسية داخل الأسرة بجملة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتتداخل هذه العوامل بصورة تجعل الأسرة إما بيئة داعمة للاستقرار النفسي أو سببًا مباشرًا في نشوء الاضطرابات والانفعالات السلبية. ولذلك فإنّ فهم هذه المؤثرات يُعدّ خطوة أساسية نحو بناء أسرة أكثر توازنًا.

أولاً: أساليب التنشئة الأسرية

تُعدّ أساليب التربية من أكثر العوامل تأثيرًا في الصحة النفسية داخل الأسرة، لأنها تشكل الأساس الذي تُبنى عليه شخصية الأبناء واتجاهاتهم النفسية والاجتماعية. فالتنشئة السليمة تقوم على الاعتدال بين الحزم والمرونة، وبين التوجيه والحرية، بينما تؤدي الأساليب المتطرفة إلى اضطرابات نفسية وسلوكية متعددة.

فالأسلوب السلطوي القائم على القسوة والعقاب المستمر يولّد لدى الأبناء مشاعر الخوف والقلق وضعف الثقة بالنفس، كما قد يدفعهم إلى العدوانية أو الانطواء. وفي المقابل، يؤدي التدليل المفرط وغياب الحدود التربوية إلى ضعف القدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الضغوط.

أما الأسلوب الديمقراطي القائم على الحوار والاحترام والتفاهم، فيُعدّ من أكثر الأساليب دعمًا للصحة النفسية، لأنه يمنح الأبناء الشعور بالأمان والاستقلالية، ويساعدهم على التعبير عن مشاعرهم بصورة صحية.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي للأسرة

يرتبط الوضع الاقتصادي للأسرة ارتباطًا وثيقًا بالصحة النفسية لأفرادها، لأنّ الضغوط المالية المستمرة قد تؤدي إلى التوتر والقلق والصراعات الأسرية. فالأسرة التي تعاني من الفقر أو البطالة أو الديون تكون أكثر عرضة للاضطرابات النفسية نتيجة الشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل.

ولا يقتصر تأثير العامل الاقتصادي على الجوانب المادية فحسب، بل يمتد إلى العلاقات العاطفية داخل الأسرة. فالضغوط الاقتصادية قد تقلل من قدرة الوالدين على توفير الدعم النفسي للأبناء، كما قد تؤدي إلى زيادة معدلات العنف الأسري أو التفكك العاطفي.

ومع ذلك، فإنّ الاستقرار الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق الصحة النفسية، إذ توجد أسر ميسورة ماديًا لكنها تعاني من اضطرابات نفسية بسبب غياب التواصل العاطفي أو ضعف العلاقات الإنسانية. ولذلك فإنّ التوازن بين الاستقرار المادي والاحتواء النفسي يُعدّ شرطًا أساسيًا لبناء أسرة سليمة.

ثالثاً: التواصل الأسري

يُعدّ التواصل الإيجابي من أهم الدعائم التي تقوم عليها الصحة النفسية داخل العائلة الفطرية. فالحوار الصادق والاستماع المتبادل يساعدان على تقوية الروابط العاطفية، ويمنحان الأفراد شعورًا بالاحترام والتقدير.

وعندما يغيب التواصل داخل الأسرة، تظهر مشكلات متعددة مثل سوء الفهم والعزلة النفسية والانفصال العاطفي. وقد يعيش أفراد الأسرة في مكان واحد، لكنهم يفتقرون إلى التفاعل الحقيقي بسبب الانشغال الدائم أو الاستخدام المفرط للتكنولوجيا.

إنّ الأسرة التي تعتمد لغة الحوار بدلًا من التوبيخ أو التهديد تكون أكثر قدرة على حل المشكلات بطريقة صحية، كما تسهم في تنمية الذكاء العاطفي لدى الأبناء وتعزز قدرتهم على التعبير عن مشاعرهم بصورة متوازنة.

رابعاً: تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي

شهد العصر الحديث تطورًا هائلًا في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي أثّر بصورة عميقة في طبيعة العلاقات الأسرية. فقد أصبحت الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية، مما أدى إلى تغيّر أنماط التواصل داخل الأسرة.

ومن الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا أنها تسهم في تسهيل التواصل وتوفير المعرفة والترفيه، إلا أنّ الاستخدام المفرط لها قد يؤدي إلى العزلة الاجتماعية وضعف الروابط العائلية. فكثير من الأسر أصبحت تعاني من غياب الحوار المباشر بسبب انشغال كل فرد بعالمه الرقمي الخاص.

كما تشير دراسات نفسية حديثة إلى وجود علاقة بين الإفراط في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب واضطرابات النوم، خصوصًا لدى المراهقين. ويرجع ذلك إلى المقارنات الاجتماعية المستمرة والتعرض للمحتوى السلبي وضعف التفاعل الواقعي.

ولذلك فإنّ تحقيق التوازن في استخدام التكنولوجيا يُعدّ من أهم التحديات التي تواجه العوائل المعاصرة، حيث ينبغي توظيف الوسائل الرقمية بطريقة تخدم العلاقات الإنسانية بدلًا من إضعافها.

خامساً: العنف الأسري وأثره النفسي

يُعدّ العنف الأسري من أخطر العوامل التي تهدد الصحة النفسية داخل الأسرة، سواء كان عنفًا جسديًا أو لفظيًا أو نفسيًا. فالتعرض المستمر للإهانة أو التخويف أو الضرب يؤدي إلى اضطرابات نفسية عميقة، مثل القلق المزمن والاكتئاب وفقدان الثقة بالنفس.

ويؤثر العنف الأسري في الأطفال بصورة خاصة، لأنهم يكونون في مرحلة حساسة من النمو النفسي والعاطفي. فالطفل الذي يشهد العنف داخل المنزل قد يكتسب سلوكيات عدوانية أو يعاني من الخوف والانطواء وضعف التحصيل الدراسي.

كما أنّ العنف يؤدي إلى تدمير الإحساس بالأمان داخل الأسرة، وهو عنصر أساسي في الصحة النفسية. ولذلك فإنّ مكافحة العنف الأسري تتطلب جهودًا تربوية وقانونية واجتماعية متكاملة تهدف إلى نشر ثقافة الحوار والاحترام المتبادل.

سادساً: الدعم الاجتماعي والثقافي

تلعب البيئة الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًا في تعزيز الصحة النفسية للعوائل الفطرية. فالمجتمعات التي تقوم على التعاون والتكافل الاجتماعي تساعد الأسر على مواجهة الأزمات والضغوط بطريقة أكثر استقرارًا.

كما تؤثر الثقافة السائدة في طريقة التعامل مع المشكلات النفسية؛ ففي بعض المجتمعات لا يزال المرض النفسي يُنظر إليه بوصفه وصمة اجتماعية، مما يدفع كثيرًا من الأفراد إلى إخفاء معاناتهم بدلًا من طلب المساعدة.

ومن هنا تبرز أهمية نشر الوعي النفسي والثقافة الصحية داخل المجتمع، وتشجيع الأفراد على الاستفادة من الإرشاد النفسي والخدمات العلاجية عند الحاجة.

سابعاً: تأثير الضغوط المهنية والدراسية

تؤثر الضغوط المهنية والدراسية بصورة مباشرة في المناخ النفسي داخل الأسرة، إذ إنّ الإرهاق المستمر والقلق المرتبط بالعمل أو الدراسة قد ينعكسان على العلاقات الأسرية.

فالوالدان اللذان يعانيان من ضغوط مهنية متواصلة قد يصبحان أقل قدرة على التواصل الإيجابي مع الأبناء، كما قد يؤدي التوتر الدراسي لدى الأبناء إلى زيادة القلق والانفعالات داخل المنزل.

ومن هنا تبرز أهمية تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والحياة الأسرية، وتوفير فترات للراحة والحوار والأنشطة المشتركة.

ثامناً: أثر الثقافة الدينية والقيم الأخلاقية

تلعب القيم الدينية والأخلاقية دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار النفسي داخل العائلة، لأنها تعزز مفاهيم الرحمة والتسامح والتكافل والاحترام المتبادل.

كما تساعد التربية الدينية المعتدلة على تنمية الضمير الأخلاقي والشعور بالمسؤولية، وتمنح الأفراد قدرة أكبر على الصبر ومواجهة الأزمات النفسية.

غير أنّ توظيف الخطاب الديني بطريقة متشددة أو قائمة على التخويف قد يؤدي أحيانًا إلى آثار نفسية سلبية، مما يبرز أهمية الاعتدال والتوازن في التربية القيمية.

المحور الثالث: <<<<<<<
سبل تعزيز الصحة النفسية في العوائل الفطرية

تمهيد المحور

إنّ تعزيز الصحة النفسية داخل الأسرة لا يتحقق بصورة عفوية، بل يحتاج إلى وعي تربوي وثقافة اجتماعية تقوم على التفاهم والاحتواء والدعم المتبادل. ويهدف هذا المحور إلى بيان أبرز الوسائل العملية والتربوية التي تساعد العائلة الفطرية على المحافظة على توازنها النفسي في ظل التحولات المعاصرة.

أولاً: بناء ثقافة الحوار داخل الأسرة

يُعدّ الحوار الأسري من أهم الوسائل التي تسهم في تعزيز التوازن النفسي والعاطفي داخل العائلة. فالحوار يساعد على فهم المشكلات قبل تفاقمها، ويمنح الأفراد فرصة للتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم بحرية واحترام.

وينبغي أن يقوم الحوار على الإصغاء المتبادل وتجنب السخرية أو التقليل من مشاعر الآخرين، لأنّ الاحترام المتبادل يُعزز الثقة والانتماء. كما أنّ الحوار الإيجابي يساعد الأبناء على اكتساب مهارات التواصل وحل النزاعات بطريقة حضارية.

ثانياً: تعزيز التربية النفسية والوجدانية

لم تعد التربية الحديثة تقتصر على التعليم الأكاديمي أو الانضباط السلوكي، بل أصبحت تشمل التربية النفسية والعاطفية التي تهدف إلى تنمية الوعي بالمشاعر والقدرة على إدارتها بصورة سليمة.

ومن المهم أن يتعلم الأبناء منذ الصغر كيفية التعبير عن مشاعرهم، والتعامل مع القلق والغضب والإحباط بطريقة صحية. كما ينبغي تشجيعهم على الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية واحترام الذات.

وتؤدي التربية الوجدانية دورًا مهمًا في الوقاية من الاضطرابات النفسية، لأنها تساعد الفرد على بناء شخصية متوازنة قادرة على مواجهة الضغوط الحياتية.

ثالثاً: توفير الدعم النفسي داخل الأسرة

يحتاج الإنسان بطبيعته إلى الشعور بالدعم والاحتواء، خصوصًا في أوقات الأزمات. ولذلك فإنّ الأسرة المتماسكة تسعى إلى توفير بيئة يشعر فيها كل فرد بأنه محل اهتمام وتقدير.

وقد يكون الدعم النفسي بسيطًا في ظاهره، مثل الاستماع الجيد أو كلمات التشجيع أو تقديم المساندة المعنوية، لكنه يترك أثرًا عميقًا في تعزيز الاستقرار النفسي.

كما أنّ الدعم الأسري يساعد الأفراد على تجاوز الأزمات النفسية وتقليل الشعور بالوحدة أو العجز، ويُعدّ من أهم العوامل التي تحمي من الاكتئاب والانهيار النفسي.

رابعاً: تنظيم استخدام التكنولوجيا

أصبح من الضروري في العصر الرقمي وضع ضوابط لاستخدام التكنولوجيا داخل الأسرة، بما يضمن الحفاظ على العلاقات الإنسانية والتوازن النفسي.

ويمكن تحقيق ذلك عبر تخصيص أوقات للحوار العائلي بعيدًا عن الهواتف والأجهزة الإلكترونية، وتشجيع الأنشطة المشتركة مثل القراءة أو الرياضة أو الرحلات العائلية.

كما ينبغي توعية الأبناء بمخاطر الإدمان الرقمي وتعليمهم كيفية استخدام وسائل التواصل بصورة واعية ومتوازنة.

خامساً: الاستعانة بالإرشاد النفسي عند الحاجة

لا ينبغي النظر إلى الاستشارة النفسية بوصفها دليل ضعف أو خلل اجتماعي، بل باعتبارها وسيلة علمية للمساعدة على تجاوز المشكلات النفسية والأسرية.

فالإرشاد النفسي يساعد الأسرة على فهم أسباب التوتر والصراعات، ويقدم استراتيجيات فعالة لتحسين التواصل والعلاقات العاطفية. كما يسهم في الوقاية من تفاقم المشكلات وتحولها إلى اضطرابات مزمنة.

ومن المهم أن تعمل المؤسسات التعليمية والإعلامية والصحية على نشر ثقافة الدعم النفسي، وتشجيع الأسر على طلب المساعدة المتخصصة عند الحاجة.

سادساً: دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز الصحة النفسية الأسرية

لا تقتصر مسؤولية تعزيز الصحة النفسية على الأسرة وحدها، بل تشارك فيها مؤسسات المجتمع المختلفة، مثل المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والصحية.

فالمدرسة تؤدي دورًا مهمًا في اكتشاف المشكلات النفسية لدى الأطفال والمراهقين،

كما تسهم في تنمية المهارات الاجتماعية والانفعالية. أما وسائل الإعلام، فينبغي أن تسهم في نشر الوعي النفسي وتقديم نماذج أسرية إيجابية بدلًا من تكريس العنف أو التفكك.

كما يمكن للمؤسسات الصحية والاجتماعية أن تقدم برامج إرشادية وتوعوية تساعد الأسر على مواجهة الضغوط النفسية والتحديات المعاصرة.

سابعاً: تعزيز الأنشطة الأسرية المشتركة

تسهم الأنشطة المشتركة داخل الأسرة في تقوية الروابط العاطفية وتحقيق التوازن النفسي بين الأفراد. فالأنشطة الجماعية، مثل تناول الطعام معًا أو ممارسة الرياضة أو الرحلات العائلية، تساعد على تنمية الشعور بالانتماء والتقارب.

كما تمنح هذه الأنشطة أفراد الأسرة فرصة للتعبير عن مشاعرهم والتفاعل بصورة طبيعية بعيدًا عن الضغوط اليومية.

وتؤكد الدراسات الاجتماعية أنّ الأسر التي تحافظ على الأنشطة المشتركة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وأقل عرضة للتفكك النفسي والعاطفي.

ثامناً: تنمية الوعي النفسي داخل المجتمع

إنّ نشر الوعي النفسي داخل المجتمع يُعدّ من أهم الوسائل التي تساعد على الوقاية من المشكلات الأسرية والنفسية. فكلما ازداد وعي الأفراد بأهمية الصحة النفسية، أصبحت الأسرة أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات بطريقة علمية ومتوازنة.

ويمكن تحقيق ذلك عبر البرامج التعليمية والإعلامية، وعبر إدخال مفاهيم الصحة النفسية في المناهج الدراسية، إضافة إلى تنظيم الندوات والدورات التوعوية.

كما أنّ إزالة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالعلاج النفسي تساعد الأفراد على طلب المساعدة في الوقت المناسب، مما يقلل من تفاقم المشكلات داخل الأسرة.

خاتمة:

تُعدّ الصحة النفسية في العوائل الفطرية أساسًا لبناء مجتمع متوازن ومستقر، لأنّ الأسرة هي البيئة الأولى التي يتشكل فيها وعي الإنسان النفسي والاجتماعي. وكلما كانت العلاقات الأسرية قائمة على الحب والاحترام والتواصل الإيجابي، ازدادت قدرة الأفراد على التكيّف مع الحياة ومواجهة التحديات بصورة صحية.

وقد أظهرت هذه المقالة أنّ الصحة النفسية لا ترتبط بعامل واحد، بل تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، مثل أساليب التربية والاستقرار الاقتصادي والتواصل الأسري والتكنولوجيا والعنف والدعم الاجتماعي. كما تبيّن أنّ تعزيز الصحة النفسية يتطلب جهودًا مشتركة تبدأ من داخل الأسرة وتمتد إلى مؤسسات المجتمع المختلفة.

إنّ العالم المعاصر بما يحمله من تغيرات سريعة وضغوط متزايدة يفرض على الأسر ضرورة الاهتمام بالصحة النفسية بوصفها جزءًا أساسيًا من جودة الحياة الإنسانية. فالعائلة التي توفر لأفرادها الأمان العاطفي والدعم النفسي تُسهم في إعداد أجيال أكثر توازنًا وقدرة على الإبداع والتفاعل الإيجابي مع المجتمع.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنّ بناء عائلة فطرية سليمة نفسيًا لا يتحقق بالاستقرار المادي وحده، بل يحتاج إلى وعي تربوي وثقافة إنسانية تقوم على الرحمة والتفاهم والاحترام المتبادل. ومن هنا فإنّ الاستثمار في الصحة النفسية الأسرية يُعدّ استثمارًا في مستقبل الإنسان والمجتمع بأسره.

الأسرة من أكثر العوامل تأثيرًا في الصحة النفسية

أسرة قوية
عقول أصحّ
مستقبل أفضل

53%

إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم حسب هيكل الأسرة

الأطفال الذين يعيشون مع والد واحد غير متزوج أكثر عرضة لتعرضهم لإساءة المعاملة أو الإهمال.

نسبة الأطفال الذين يتعرضون لإساءة أو إهمال

والد غير متزوج	53%
والد أعزب	27%
أسرة غير تقليدية	20%
والدان متزوجان (بيولوجيان)	8%

المصدر: وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية (2023)

62%

مشاكل الكحول حسب الحالة الاجتماعية

الأفراد غير المتزوجين أكثر عرضة لمواجهة مشاكل تتعلق بالكحول مقارنة بالمتزوجين.

نسبة الإبلاغ عن مشاكل الكحول

غير متزوج	62%
مطلّق / منفصل	41%
أرمل	27%
متزوج	16%

المصدر: المعهد الوطني لإساءة استخدام الكحول والكحولية (2022)

40%

تأثير بناء الأسرة على الصحة النفسية للنساء

النساء من الأسر غير المستقرة أكثر عرضة لمواجهة تحديات في الصحة النفسية في مرحلة البلوغ.

نسبة النساء اللاتي يواجهن تحديات في الصحة النفسية في مرحلة البلوغ

من أسرة غير مستقرة	40%
من أسرة بوالد واحد	30%
أسرة غير تقليدية	24%
من أسرة مستقرة	14%

المصدر: الجمعية الأمريكية لعلم النفس (2021)

> لا يجب أن تكون الأسرة مثالية لتكون مؤثرة.
> الارتباط والدعم والاستقرار يمكن أن يغيّروا حياة.

المظاهر الثقافية في الأسر الفطرية

بقلم: د. نورا غريب/صيدلانية وناشطة اجتماعية - ليبيا

تُعَدُّ الأسرةُ النواةَ الأولى التي تتشكّل في إطارها البُنى الثقافيّة والاجتماعيّة والقيميّة للمجتمعات الإنسانيّة، إذ لا يمكن فهم طبيعة البناء الحضاري لأي مجتمع بمعزلٍ عن النظام العائلي الذي يحتضن الأفراد منذ المراحل الأولى لتكوينهم النفسي والفكري. ومن هنا برز مفهوم «العوائل الفطريّة» بوصفه نموذجًا أسريًّا قائمًا على الانسجام مع الفطرة الإنسانيّة الأصيلة، تلك الفطرة التي تقوم على التعاون، والتكامل، والرحمة، والتوازن بين الحاجات الماديّة والروحيّة. والعائلة الفطريّة ليست مجرّد تكوين بيولوجي أو رابطة اجتماعيّة عابرة، بل هي بنية ثقافيّة متكاملة تُنتج أنماطًا خاصّة من السلوك والمعرفة والتقاليد والتفاعل الاجتماعي. ولهذا فإنّ دراسة المظاهر الثقافيّة في العوائل الفطريّة تمثّل مدخلًا مهمًّا لفهم الكيفيّة التي تتشكّل بها الهويّة الثقافيّة للأفراد داخل المجتمعات التقليديّة والحديثة على السواء.

إنّ الثقافة داخل الأسرة لا تُختزل في الموروثات الشعبيّة أو الطقوس الاجتماعيّة، وإنّما تشمل المنظومة الكاملة التي تنظّم العلاقة بين أفراد الأسرة، وطريقة التفكير، وأساليب التربية، وأنماط التواصل، والمواقف الأخلاقيّة، والرموز اللغويّة والدينيّة والجماليّة التي تنتقل من جيل إلى آخر. وفي العوائل الفطريّة تتجلّى هذه الثقافة بصورةٍ أكثر عمقًا واتزانًا، لأنّها تنبع من التلقائيّة الإنسانيّة غير المشوّهة بالصراعات الأيديولوجيّة أو التفكّك الاجتماعي الحادّ. فالفطرة الإنسانيّة بطبيعتها تميل إلى الاستقرار العاطفي، وإلى تكوين روابط قائمة على المودّة والمسؤوليّة المتبادلة، الأمر الذي ينعكس على شكل الثقافة السائدة داخل الأسرة.

ومن أبرز المظاهر الثقافيّة في العوائل الفطريّة ذلك الارتباط الوثيق بالقيم الأخلاقيّة الأصيلة، حيث تنشأ العلاقات الأسريّة على أساس الاحترام المتبادل والتكافل والرحمة. فالطفل داخل هذه الأسرة يتعلّم منذ سنواته الأولى معنى الاحترام من خلال ممارسات يوميّة حيّة، لا عبر التعليم النظري فحسب. كما يكتسب مفهوم الانتماء العائلي من خلال مشاركته في المناسبات والطقوس الاجتماعيّة التي تعزّز روح الجماعة وتؤكّد أهميّة الروابط القرابيّة. وهذه القيم لا تُنقل بأسلوب القسر، وإنّما عبر التفاعل الطبيعي الذي يجعل الثقافة جزءًا من التكوين النفسي للفرد.

وتظهر الثقافة في العوائل الفطريّة أيضًا من خلال اللغة المستعملة داخل البيت، فاللغة ليست أداة للتواصل فقط، بل وعاءٌ للثقافة والذاكرة الجماعيّة. وغالبًا ما تحافظ هذه العوائل على الألفاظ التقليديّة والتعابير الموروثة التي تعبّر عن هويّتها الحضاريّة، الأمر الذي يسهم في صيانة التراث اللغوي من الاندثار. كما أنّ الحوارات الأسريّة في هذا النوع من العوائل تتّسم بدرجة من العمق والحميميّة، لأنّها تنطلق من القرب العاطفي والتفاعل المباشر بين الأفراد، بعيدًا عن العزلة الرقميّة التي أصبحت تُضعف التواصل الإنساني في كثير من البيئات الحديثة.

ومن المظاهر المهمّة كذلك طبيعة التربية الدينيّة والروحيّة داخل العائلة الفطريّة، إذ لا يُنظر إلى الدين بوصفه مجموعة من الطقوس الجامدة، بل باعتباره إطارًا أخلاقيًّا وثقافيًّا ينظّم الحياة اليوميّة ويمنحها معنى. ولذلك نجد أنّ العائلة الفطريّة تحرص على غرس القيم الروحيّة في نفوس أبنائها من خلال القدوة العمليّة، فيتعلم الأبناء الصدق والأمانة والتواضع والإحسان عبر سلوك الوالدين قبل الكلمات والمواعظ. كما تشكّل المناسبات الدينيّة جزءًا من البنية الثقافيّة للأسرة، إذ تتحوّل إلى فضاءات للتواصل الاجتماعي وتعزيز التضامن والتراحم بين الأقارب والجيران.

ولا تقتصر المظاهر الثقافيّة على الجانب الأخلاقي والديني فحسب، بل تشمل أيضًا العادات اليوميّة المرتبطة بالطعام واللباس والاحتفالات وأساليب الضيافة. ففي العوائل الفطريّة تُعدّ المائدة العائليّة مساحة ثقافيّة بامتياز، حيث يجتمع أفراد الأسرة بصورة منتظمة، ويتبادلون الأحاديث والخبرات، ممّا يعزّز التماسك النفسي والاجتماعي. كما أنّ طرق إعداد الطعام وتقديمه تحمل دلالات ثقافيّة تعبّر عن الهويّة الجماعيّة للأسرة والمجتمع. وكذلك الحال في اللباس، إذ غالبًا ما تحافظ هذه العوائل على قدرٍ من التوازن بين الأصالة والتجديد، فلا تنفصل عن جذورها الثقافيّة، وفي الوقت نفسه لا تنغلق أمام التطوّر الحضاري.

ويبرز البعد الثقافي أيضًا في طريقة توزيع الأدوار داخل الأسرة الفطريّة، حيث يقوم النظام الأسري على مبدأ التكامل لا الصراع. فالأب لا يُنظر إليه بوصفه سلطة قمعيّة، بل باعتباره عنصرًا للحماية والتوجيه، والأم ليست مجرّد مسؤولة عن الأعمال المنزليّة، بل هي محور التربية العاطفيّة والثقافيّة. أمّا الأبناء فيُربّون على تحمّل المسؤوليّة والمشاركة في الحياة العائليّة منذ الصغر. وهذه البنية التكامليّة تُنتج حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي تجعل الثقافة العائليّة أكثر قدرة على الاستمرار عب ر الأجيال.

ومن السمات الثقافيّة اللافتة في العوائل الفطريّة احترام كبار السنّ وتقدير خبراتهم، إذ يُنظر إلى الشيخ أو الجَدّ باعتباره حاملًا للذاكرة الجماعيّة ومرجعًا للحكمة والتجربة. ولذلك تحظى روايات الكبار وقصصهم بمكانة مهمّة في تشكيل الوعي الثقافي للأجيال الجديدة. وتؤدّي هذه الممارسة دورًا كبيرًا في نقل التراث الشعبي والقيم الأخلاقيّة والتجارب التاريخيّة بصورة شفهيّة حيّة، وهو ما يرسّخ الشعور بالاستمراريّة التاريخيّة والانتماء الحضاري.

كما تتميّز العوائل الفطريّة بثقافة التعاون والتكافل الاجتماعي، حيث يُنظر إلى الفرد بوصفه جزءًا من الجماعة لا كيانًا منعزلًا عنها. ولهذا نجد أنّ أفراد الأسرة يتشاركون في تحمّل الأعباء الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويتعاونون في المناسبات المختلفة، سواء كانت أفراحًا أو أزمات. وهذا النمط من الثقافة يعزّز الإحساس بالأمان النفسي، لأنّ الفرد يشعر بأنّه محاط بشبكة من الدعم العاطفي والاجتماعي. وفي المقابل، فإنّ غياب هذه الثقافة في بعض المجتمعات الحديثة أدّى إلى تصاعد النزعة الفرديّة والشعور بالعزلة.

ومع التحوّلات الحضاريّة المعاصرة، بدأت العوائل الفطريّة تواجه تحدّيات ثقافيّة متعدّدة، أبرزها التأثير المتزايد لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة. فقد أدّت الثورة الرقميّة إلى تغيّر أنماط التواصل داخل الأسرة، حيث أصبح كثير من الأفراد يقضون ساعات طويلة أمام الشاشات، ممّا قلّل من فرص الحوار المباشر والتفاعل الإنساني العميق. كما ساهمت العولمة الثقافيّة في انتشار أنماط سلوكيّة وقيميّة دخيلة قد تتعارض أحيانًا مع الخصوصيّة الثقافيّة للعائلة الفطريّة. ومع ذلك، فإنّ بعض العوائل استطاعت التكيّف مع هذه التحوّلات عبر تحقيق نوع من التوازن بين المحافظة على القيم الأصيلة والانفتاح الواعي على معطيات العصر.

ومن القضايا المهمّة المرتبطة بالمظاهر الثقافيّة في العوائل الفطريّة مسألة التربية الجماليّة، إذ تلعب الأسرة دورًا أساسيًّا في تشكيل الذوق الفنّي والجمالي لدى الأبناء. فالطفل يكتسب إحساسه بالجمال من خلال البيئة المنزليّة، وطريقة ترتيب المكان، ونوعيّة الأحاديث، وأساليب التعبير، والموسيقى التي يسمعها، والكتب التي يطالعها. والعائلة الفطريّة بطبيعتها تميل إلى البساطة المتوازنة التي تجمع بين الوظيفة والجمال، وهو ما ينعكس على تكوين الحسّ الجمالي لدى أفرادها.

ومن جهة أخرى، تؤدّي العوائل الفطريّة دورًا مهمًّا في حماية الهويّة الثقافيّة للمجتمع، لأنّها تشكّل الحاضنة الأولى التي تنتقل عبرها اللغة والعادات والقيم والتقاليد. فإذا ضعفت الأسرة أو فقدت تماسكها الثقافي، فإنّ المجتمع بأسره يصبح أكثر عرضة للتفكّك وفقدان هويّته الحضاريّة. ولهذا تؤكّد الدراسات الاجتماعيّة الحديثة أنّ استقرار الأسرة يُعدّ من أهمّ عوامل الاستقرار الثقافي للمجتمعات.

كما أنّ الثقافة في العوائل الفطريّة لا تقوم على الجمود، بل تمتلك قدرة على التجدّد والتكيّف مع المتغيّرات. فالفطرة الإنسانيّة ليست حالة ثابتة منغلقة، وإنّما هي استعداد طبيعي للتوازن والاعتدال. ولذلك فإنّ العائلة الفطريّة الناجحة هي التي تستطيع الحفاظ على أصولها الثقافيّة مع الانفتاح الواعي على التطوّر العلمي والحضاري. وهذا التوازن يمكّنها من تجنّب الانغلاق من جهة، والذوبان الثقافي من جهة أخرى.

وفي السياق ذاته، يمكن القول إنّ العوائل الفطريّة تُنتج نوعًا خاصًّا من الثقافة يقوم على الاندماج بين الفردي والجماعي، إذ تمنح الفرد مساحة للتعبير عن ذاته، لكن ضمن إطار من المسؤوليّة الاجتماعيّة والأخلاقيّة. وهذه الخصوصيّة تجعلها أكثر قدرة على بناء شخصيّات متوازنة نفسيًّا وفكريًّا، مقارنة بالبيئات التي يسود فيها التفكّك أو الاستبداد الأسري.

إنّ المظاهر الثقافيّة في العوائل الفطريّة ليست ظواهر هامشيّة أو شكليّة، بل هي عناصر أساسيّة في بناء الإنسان والمجتمع. فالأسرة التي تقوم على الفطرة السليمة تُنتج ثقافةً متوازنة تجمع بين العقل والعاطفة، وبين الحرّيّة والمسؤوليّة، وبين الأصالة والتجديد. ومن هنا فإنّ الحفاظ على هذا النموذج الأسري لا يمثّل مجرّد دفاع عن مؤسسة اجتماعيّة تقليديّة، بل هو دفاع عن التوازن الثقافي والإنساني للمجتمع بأسره. وفي زمن تتسارع فيه التحوّلات الحضاريّة وتتزايد فيه الضغوط المادّيّة والتقنيّة، تبدو الحاجة ماسّة إلى إعادة الاعتبار لدور الأسرة الفطريّة بوصفها الحصن الثقافي والأخلاقي الذي يحفظ للإنسان إنسانيّته، وللمجتمع تماسكه، وللثقافة عمقها واستمراريّتها.

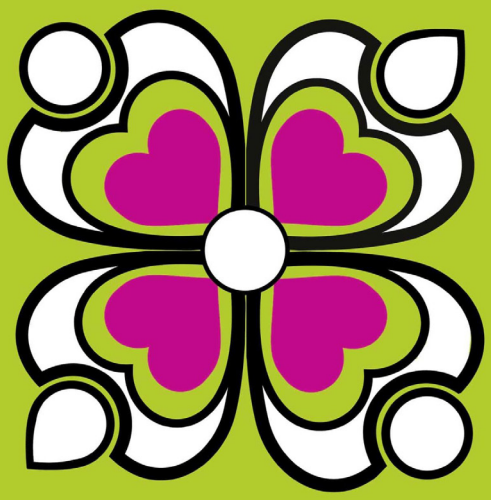

تقرير مجموعة مؤسسات «بهارنكو» للأسرة

«إنّ هذه الحملة الشعبية والحركة المجتمعية العامة يجب ألّا تتوقّف؛ فهي التي تقوم بالعمل الجوهري، وعلى الحكومات أيضًا أن تقدّم الدعم والمساندة».

من كلمات القائد الشهيد للثورة الإسلامية في لقائه مع الناشطين في مجال الأسرة بعد تقديم تقرير «بهارنكو» بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٢٤م.

المقدّمة:

لقد قدّم الوحي الإلهي الزواج بوصفه أمرًا عظيمًا ومحبوبًا ومقدّسًا، وجعله مصدرًا للسكن والطمأنينة بين الرجل والمرأة. وإذا ما تأسّست هذه العلاقة المقدّسة على الوعي والمعرفة، وتمتّع الزوجان بمهارات بناء العلاقات الزوجية السليمة والملتزمة، فإنّ ذلك ينعكس إيجابًا على صحة الفرد والأسرة والمجتمع واستقراره.

وفي ظلّ التحوّلات الاجتماعية والثقافية المتسارعة، تبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير برامج التعليم والإرشاد قبل الزواج وأثناءه وبعده، بهدف تمكين الشباب والفتيات من اتخاذ قرار واعٍ وصحيح عند اختيار شريك الحياة، إضافة إلى تعزيز قدرات الأزواج على إدارة حياتهم الأسرية في مختلف الجوانب النفسية والصحية والأخلاقية.

ومن أهمّ العوامل المؤثّرة في تحقيق هذا الهدف الاستفادة من طاقات مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في هذا المجال؛ فهي مؤسسات نابعة من صميم المجتمع، وتدرك تحدّياته ومشكلاته بصورة مباشرة، وتمثّل حلقة وصل فاعلة بين المجتمع والدولة، بما يؤهّلها للمساهمة الحقيقية في معالجة القضايا الأسرية والاجتماعية.

ومن أبرز التجارب الرائدة في مجال «إضفاء الطابع الشعبي على خدمات الإرشاد والتدريب الأسري» ما تمّ تنفيذه في وزارة الصحة الإيرانية عبر مشروع «بهارنكو»، الذي انطلق من محافظة فارس، ثم توسّع لاحقًا إلى عدد من المحافظات الأخرى.

وقد تأسست مؤسسة «بهارنكو» بوصفها مؤسسة أهلية غير ربحية استنادًا إلى القرار رقم ٥٦٤ الصادر عن المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وبمشاركة نخبة من الشخصيات العلمية والدينية. ومنذ عام ٢٠١٠م، تولّت المؤسسة مسؤولية التخطيط وتنفيذ برامج الإرشاد والتدريب قبل الزواج وأثناءه وبعده في محافظة فارس.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية وتحليل أسباب الطلاق في مدينة شيراز الحاجة إلى تطوير برامج التوعية الزوجية، الأمر الذي دفع المؤسسة إلى طرح مشروع تطوير برامج التثقيف أثناء الزواج خلال زيارة هيئة الحكومة إلى محافظة فارس عام ٢٠١٠م، حيث حظي المشروع بموافقة الحكومة، وبدأ تنفيذه بالتعاون مع مكتب ممثلية القيادة في جامعة شيراز للعلوم الطبية، ومعاونية الصحة في الجامعة.

ومن الإنجازات الريادية للمؤسسة إدخال جلسات الإرشاد الزوجي أثناء الزواج لأول مرة على مستوى البلاد، إلى جانب تصميم برامج متابعة للأزواج خلال السنوات الخمس الأولى من حياتهم المشتركة، وتقديم حزم تدريبية وتوعوية متخصصة لهذه المرحلة الحسّاسة.

وقد أسهمت هذه المبادرات في خفض معدلات الطلاق بين الأزواج خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط استقرار الحياة الزوجية في المحافظة. ونتيجة لهذا النجاح، قام المجلس الأعلى للثورة الثقافية عام ٢٠١٦م بتقديم مشروع «بهارنكو» بوصفه نموذجًا وطنيًا ناجحًا في الحدّ من الطلاق وتعزيز استقرار الأسرة. كما أصدرت وزارة الصحة عام ٢٠١٧م تعميمًا إلى الجامعات الطبية في مختلف أنحاء البلاد، قدّمت فيه مشروع «بهارنكو» كنموذج ناجح في برامج التدريب والإرشاد قبل الزواج وأثناءه وبعده، مع اعتماد دليله التنفيذي رسميًا.

وفي اللقاء الذي جمع ناشطي مجال الأسرة بالقائد الشهيد للثورة الإسلامية بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٢٤م، وبعد عرض تقرير إنجازات «بهارنكو»، أكّد سماحته أهمية هذه التجربة بقوله:

«لقد أشار أحد السادة إلى انخفاض معدلات الطلاق في إحدى المدن (شيراز)، وهذا أمر بالغ الأهمية ويجب متابعته بجدية؛ لأنّ إنقاذ الأسر من التفكك قضية أساسية. وينبغي البحث عن السبل العملية لتحقيق ذلك. كما أنّ العمل الشعبي ـ كما ذُكر ـ أمر صحيح تمامًا، ولا ينبغي سحب هذا العمل من أيدي الناس. صحيح أنّ مؤسسات الدولة تتحمل مسؤولياتها في قضايا الأسرة، لكن هذه الحركة المجتمعية الشعبية يجب ألّا تتوقف؛ فهي التي تؤدي الدور الأساسي، وعلى الحكومات أن تدعمها».

موجز برامج مؤسسة «بهارنكو»:

تضمّ مجموعة «بهارنكو» حاليًا تسع مؤسسات فرعية وأكثر من أربعين فرعًا وتمثيلًا داخل البلاد، وقد تحوّلت إلى منظومة متكاملة تعمل في مجالات الأسرة والتنمية المجتمعية. وفيما يلي تعريف موجز بهذه المؤسسات وأهدافها:

١. مركز الدراسات الفلسفية وأسلوب الحياة

يهدف هذا المركز إلى تقديم الدراسات والبحوث والخدمات الثقافية المتخصصة في الوقاية من الآفات الاجتماعية، وتعزيز استقرار الأسرة، وترسيخ أسلوب الحياة الإيراني الإسلامي، إضافة إلى تطوير النماذج العلمية والتنفيذية في قضايا الأسرة.

٢. جامعة «غدير» العلمية التطبيقية

تعمل الجامعة على إعداد الكوادر المتخصصة في مجال الإرشاد الأسري، وبناء شبكات من المدربين والمستشارين، وتنظيم الدورات المهنية لإعداد مدربي ومستشاري الأسرة.

٣. مؤسسة «هاتف» للتدريب والإرشاد قبل الزواج

تُعنى هذه المؤسسة بتنفيذ مشروع «الحياة الجديدة»، وهو برنامج تدريبي حديث يعتمد على الأنشطة التفاعلية والألعاب التعليمية لمعالجة الشبهات المرتبطة بالزواج، ونشر ثقافة الزواج بين فئات الشباب المختلفة، كالطلاب الجامعيين وطلاب المدارس والجنود والموظفين غير المتزوجين. كما تعمل المؤسسة على تدريب الوسطاء الاجتماعيين في مجال الزواج، وتقديم خدمات التوفيق والزواج وفق أساليب حديثة ومتخصصة.

٤. مؤسسة «بهارنكو» للإرشاد والتدريب أثناء الزواج

تقدّم المؤسسة خدمات استشارية متخصصة لجميع الأزواج المقبلين على تسجيل عقد الزواج، عبر جلسات تمتد من جلستين إلى خمس جلسات لكل زوجين، إضافة إلى خدمات الدعم الاجتماعي للحالات عالية الخطورة، مثل الزواج القسري أو الفتيات الهاربات. كما تنظم دورات تدريبية متخصصة تغطي خمسة محاور رئيسية:

- مهارات الحياة الزوجية
- علم نفس الرجل والمرأة
- الأحكام والحقوق الأسرية
- إدارة الصحة الجنسية
- الاقتصاد الأسري

٥. مؤسسة «تابان» للتدريب والإرشاد بعد الزواج

توفّر هذه المؤسسة خدمات الإرشاد الأسري المجانية للأزواج بعد الزواج، كما تنظّم ورشًا تدريبية خلال السنوات الخمس الأولى للحياة الزوجية ضمن برامج تعليمية متخصصة مثل «تأمين الحب ١» و«تأمين الحب ٢». وتشمل أنشطتها أيضًا الرحلات الترفيهية التعليمية للأزواج الجدد، إضافة إلى تقديم خدمات متخصصة في العلاج الزوجي والأسري والإرشاد التربوي والنفسي والجنسي وإرشاد الأطفال والمراهقين.

٦. مؤسسة «العطاءات الثقافية الطيبة»

تعمل هذه المؤسسة على إنشاء مكتبة متخصصة في شؤون الأسرة، وتنظيم الندوات الأدبية والفنية ذات الصلة، وإقامة مسابقات للقراءة في مجال الأسرة، إضافة إلى توفير الكتب النفسية والتربوية للمدربين والأزواج.

٧. مؤسسة «رزغراف» الفنية والإعلامية

تختص بإنتاج المواد الإعلامية والتوعوية المتعلقة بالأسرة والزواج، مثل:

- الأفلام القصيرة
- الرسوم المتحركة (موشن غرافيك)
- الإنفوغرافيك
- البودكاست
- الملصقات والمواد البصرية

٨. جمعية «دار المهر» الخيرية

تهدف الجمعية إلى بناء شبكة من المتبرعين والداعمين لقضايا الأسرة، والمساهمة في توفير السكن للأزواج، إضافة إلى تقديم خدمات تسهيل الزواج، مثل التنسيق مع المؤسسات التجارية لتقديم تخفيضات وخدمات رفاهية للأسر الشابة.

٩. مؤسسة «شمعك»

وهي اختصار لعبارة «الشبكة الوطنية لساحة الطفل»، وتهدف إلى بناء شبكة وطنية للناشطين في مجال الطفولة، وتقديم البرامج التدريبية المتخصصة للعاملين في هذا القطاع.

١٠. المنصة الإخبارية «البيت الربيعي»

تُعدّ أول منصة إعلامية متخصصة في شؤون الأسرة على مستوى البلاد، وتهدف إلى تحليل القضايا الأسرية والاجتماعية وتسليط الضوء عليها إعلاميًا.

١١. هيئة الزهراء (عليها السلام)

وهي ملتقى أسبوعي يجمع الناشطين في مجال الأسرة، من مستشارين ومدربين وباحثين، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز العمل المشترك.

أبرز إنجازات المؤسسة:

- تكريم المؤسسة بوصفها مشروعًا ناجحًا في تعزيز استقرار الأسرة عام ٢٠١١م من قبل رئيس الجمهورية آنذاك.
- اعتماد مشروع «بهارنكو» كنموذج وطني ناجح في خفض معدلات الطلاق من قبل المجلس الأعلى للثورة الثقافية عام ٢٠١٦م.
- تعميم المشروع على الجامعات الطبية في البلاد عام ٢٠١٧م من قبل وزارة الصحة باعتباره نموذجًا ناجحًا في الإرشاد والتدريب الأسري.
- الفوز في الفعالية الوطنية «مثبت ٢» خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١م.
- اختيار المشروع عام ٢٠٢٢م بوصفه نموذجًا وطنيًا ناجحًا في مجال التدريب والإرشاد قبل الزواج من قبل وزارة الشباب والرياضة.

الأسرة الطبيعية والحرب

بقلم: د. ابوالفضل اقبالي/أستاذ مساعد في الدراسات النسوية- جامعة الزهراء - إيران

يشكّل «النوعُ الاجتماعي» أحدَ أهمّ مصادر الهويّة الإنسانيّة، وهو اليوم يواجه تهديدًا متزايدًا وخطيرًا. ويُقصد به تحقّق هويّتَين متمايزتَين هما الذكورة والأنوثة، في إطارٍ من الحقوق والواجبات، وإدراك الفرد لانتمائه الجنسيّ واعتراف المجتمع بذلك. وتمثّل الهويّة الجندريّة إطارًا منطقيًا وعقلانيًا يوفّر للفرد حصانةً فكريّة وقيميّة وسلوكيّة، بحيث يتعامل مع هويّته بوصفها جزءًا أصيلًا من كيانه، ويقابل هويّة الآخرين بالاحترام والتقدير. كما تُسهم هذه الهويّة في تشكيل تصوّر الإنسان عن الرجولة أو الأنوثة، وتغرس القيم المرتبطة بها عبر عمليّة التنشئة الاجتماعيّة، بما ينعكس بصورة حاسمة على مختلف أبعاد الحياة، ولا سيّما الدور الذي يؤدّيه الفرد داخل الأسرة.

نزع الطابع الجندري عن الهويّة

يُستخدم مصطلح «الحرب على النوع الاجتماعي» لوصف جملةٍ من التوجّهات الثقافيّة والعلميّة والسياسيّة التي تسعى إلى الفصل بين الفروق البيولوجيّة الفطريّة بين الرجل والمرأة (Sex) وبين الهويّة الجندريّة ذات البعد الاجتماعي (Gender)، بل وتؤكّد أحيانًا على القطيعة التامّة بينهما. وتنطلق هذه الخطابات من نظريّات ما بعد البنيويّة التي ترى في الجندر مجرّد «أداء اجتماعي» قابل للتغيير والسيولة، ومنفصل عن أيّ محدّدات طبيعيّة ثابتة. ووفقًا لهذا التصوّر، فإنّ الأدوار الجندريّة والقيم التقليديّة لا تُعدّ ظواهر طبيعيّة، بل تُعتبر بُنىً اجتماعيّة قمعيّة ينبغي تفكيكها وإعادة تعريفها.

ومنذ ما يقارب العقدين، أخذت الأوساط الأكاديميّة في المجتمعات الغربيّة، خصوصًا في مجالات علم النفس والطبّ الاجتماعي، تُنتج أدبيّات جديدة تتناول مفهوم الجندر بوصفه مفهومًا متغيّرًا وغير ثابت. وتتّسم هذه الأدبيّات بتعدّد مقارباتها، بل وتناقض بعضها أحيانًا. ومن أبرز المفاهيم المطروحة في هذا السياق مفهوم «السيولة الجنسيّة»، الذي يميّز بين «الهويّة الجنسيّة» و«الميول الجنسيّة»، ويرى أنّ الرغبات والاتجاهات الجنسيّة لدى الإنسان تتغيّر باستمرار تحت تأثير البيئة والظروف الاجتماعيّة.

ومن الممكن، بوضوح، الاستدلال على أنّ إلغاء الفوارق الجندريّة وطمسها يفتح الباب أمام تفكيك الأسرة، وتعميق أزمات الهويّة، وانتشار اللامعياريّة والعبثيّة، وتصاعد النزعات الانتحاريّة، وتفاقم مشاعر انعدام الأمن، فضلًا عن تمكين القوى المعادية من بسط نفوذها على المجتمعات والشعوب.

على الهوية الجنسانية

الأسرة وتحولات المسألة الجنسية في العالم المعاصر

تُعدّ التحوّلات الاجتماعيّة والتغيّرات المتسارعة في المنظومة الأخلاقيّة والقيميّة من أبرز سمات العالم الحديث. فالإنسان المعاصر بات يعترف بحالةٍ من السيولة في معتقداته وقيمه وقيم مجتمعه، وأصبح التغيّر والتحوّل جزءًا مألوفًا من مختلف مجالات حياته، بما في ذلك المجال الأخلاقي. وكأنّ سرعة التحوّلات الاجتماعيّة قد جرفت معها كلّ أشكال الثبات والاستقرار.

إنّ هذه الحالة، التي تعبّر عن هشاشة المنظومات المعياريّة، تُعدّ من أبرز أسباب الأزمات والاضطرابات التي يعيشها الإنسان الحديث. ومن هنا، تبرز الحاجة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى إلى الاستقرار والثبات في حياة الإنسان المعاصر. فالمجتمع الحديث بحاجة ماسّة إلى مقاومة عواصف السيولة القيميّة وحالة الفراغ الأخلاقي، ولا يجد هذا الثبات مرتكزًا حقيقيًا إلّا في الأسرة بوصفها المؤسّسة الاجتماعيّة الأساسيّة.

ورغم أنّ مسار التحوّلات التي شهدتها الأسرة في العصر الحديث يكشف عن تغيّرات عميقة في أنماطها ووظائفها، واتجاه هذه التحوّلات نحو إضعافها، فإنّ الأسرة ما تزال، مقارنةً بسائر المؤسّسات الاجتماعيّة، الأقلّ تعرّضًا للتغيّر، والأكثر محافظةً على بنيتها وقيمها الأساسيّة.

فالأسرة هي المؤسّسة الاجتماعيّة الأولى، والأساس الذي تقوم عليه بقيّة مؤسّسات المجتمع، وسلامتها شرطٌ لسلامة البنية الاجتماعيّة بأسرها. وتنبع أهميّتها من تأثيرها المباشر في نموّ الأفراد وتوازنهم النفسي والاجتماعي، وفي ازدهار المجتمع واستقراره. كما أنّ مختلف شؤون الحياة الاجتماعيّة ظلّت، عبر العصور، مرتبطةً بالأسرة بصورة أو بأخرى، وما تزال استمراريّة المجتمع ووظائفه الأساسيّة تعتمد عليها إلى حدّ بعيد، رغم ما طرأ عليها من تحوّلات.

وفي المنظور الإسلامي أيضًا، تُعدّ مركزيّة الأسرة مبدأً راسخًا ومقبولًا. فالأُسرة اليوم تتحمّل رسالةً كبرى تتمثّل في ترسيخ الاستقرار، وتعزيز القدرة على مقاومة الانهيار الأخلاقي والتقلّبات القيميّة في العالم الحديث، إلى جانب حماية ذاتها وصيانة سائر المؤسّسات الاجتماعيّة.

خلیج فارس
Persian Gulf